جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ جامعة المسيلة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمغرب الأقصى ـ دراسة مقارنة ـ

إعداد الطلبة:

- بن قدواد بلقاسم
- بن نجمة الدراجي

إشراف الدكتور:

فتحي عباس

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
سيد علي أحمد مسعود	أستاذ تعليم العالي	رئيسا	جامعة المسيلة
فتحي عباس	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة
مرزقلال ابراهيم	أستاذ محاضر أ	مناقشا وممتحنا	جامعة المسيلة

السنة الجامعية: 2023– 2024

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ جامعة المسيلة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمغرب الأقصى ـ دراسة مقارنة ـ

إعداد الطلبة:

- بن قدواد بلقاسم
- بن نجمة الدراجي

إشراف الدكتور:

فتحي عباس

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
سيد علي أحمد مسعود	أستاذ تعليم العالي	رئيسا	جامعة المسيلة
فتحي عباس	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة
مرزقلال ابراهيم	أستاذ محاضر أ	مناقشا وممتحنا	جامعة المسيلة

السنة الجامعية: 2023– 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من قال فيها الصادق الصديق الذي لا ينطق على الهوى.

"أمك.. ثم أمك .. ثم أمك"

غاليتي امي أطال الله في عمرها.

إلى الذي تعب لأرتاح وكافح لأنال.

إلى من كان بمثابة الشمعة التي تحترق لتنير دربي.

إلى صاحب القلب الأبيض.

نعم المثل ونعم القدوة.

أبي الحنون رحمه الله.

إلى رفيقة الحياة **زوجتي الغالية** أدامك الله سندا لي

إلى أولادي قرة عيني كلهم

إلى أغلي كنز وهبه الله لي اخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى جميع من شارك وساعدني على اتمام هذا العمل المتواضع

اهدي ثمرة جهدي وتعبي هذا

بن نجمة الدراجي

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى أعزما يملك الإنسان في هذه الدنيا،
إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى: " وبالوالدين إحسانا ".
وإلى الذي أحسنت تربيتي وتعليمي، وكانت مصدرعوني ونورقلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهتي نحو الصلاح والفلاح أمي الغالية أطال الله في عمرها.

وإلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائه سر نجاحي،
إلى أغلى الناس أبي الغالي أطال الله في عمره وحفظه الله

إلى رفيقة الحياة زوجتي الغالية أدامك الله سندا لي
إلى أولادي قرة عيني كلهم

إلى أغلي كنز وهبه الله لي اخوتي وأخو اتي حفظهم الله ورعاهم.
إلى جميع من شارك وساعدني على اتمام هذا العمل المتواضع
اهدي ثمرة جهدي وتعبي هذا

بن قدواد بلقاسم

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على نعمة العلم والفهم.
و أنعم علينا بالقوة والصبر لتجاوز التحديات وذلل لنا الصعاب التي واجهتنا خلال إعداد هذه المذكرة.

إنه بفضله سبحانه وتعالى وحده

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله،

عملا بقوله ﷺ : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتوجه بخالص الشكر والتقدير لمشرفنا الكريم

الدكتور فتحي عباس

الذي كان لنا الشرف العظيم بأن يتولى الإشراف على مذكرتنا، والذي منحنا ثقته ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة، وزودنا بالتوجيهات والإرشادات التي أضاءت أمامنا سبيل البحث فجزاه الله عنا خيرا.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا فهؤلاء جميعا يضيق المقام عن تعدادهم، ويعجز اللسان عن مكافئتهم مهما نأتي من عبارات الشكر والثناء.

قائمة المختصرات

الرمز	المصدر
د. ت. ن	دون تاريخ نشر.
د. ن	دون نشر
د. ط	دون طبعة.
ص	الصفحة .
ص ص	من صفحة إلى صفحة
ط	الطبعة.
ع	العدد.
تر	ترجمة.
تع	تعليق.
مج	مجلد.
تق	تقديم.
إلخ	إلى آخره.

مقدمة

مقدمة

برزت الحركة الاستعمارية مع مطلع القرن التاسع عشر، والتي تمثلت في التوسع الأوروبي على مناطق النفوذ في العالم؛ هذا ما أدى إلى ازدياد التنافس والتكالب بين القوة الاستعمارية وقد تصدرت فرنسا هذه الحركة، حيث عملت على توسيع مشروعها الاستعمارية موجهة أنظارها إلى دول شمال الإفريقي فاحتلالها الجزائر عام 1830م بدأت تتطلع لضم المناطق المجاورة لها، حيث أدركت فرنسا أهمية الموقع الاستراتيجي لدول شمال إفريقيا (تونس والمغرب) متخذة شكل آخر من أشكال الاستعمار لتبرير مشروعه الاستعماري؛ إذ أخضعت المغرب الأقصى لنظام الحماية.

ولقد كانت اختيار فرنسا لتطبيق نظام الحماية بدل إخضاعها لنظام المستعمرات أمرا بديهيا يفرض نفسه وذلك راجع إلى الخصوصيات التاريخية والجيوسياسية والبشرية، كما هو راجع إلى الظروف الناتجة عن حدة التوترات وتدهور الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر والمغرب الأقصى، بعد يوم عقد عدة معاهدات واتفاقيات مع الدول المنافسة لها للانفراد بهما.

عملت فرنسا على تجسيد سياستها الاستعمارية والتي مست جميع المجالات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وذلك خدمة لمصالحها وأغراضها الاستعمارية، قامت الإدارة الفرنسية بإدخال تنظيمات شملت جميع الجوانب، وبذلك يعد موضوع السياسة الفرنسية خلال الفترة المعاصرة من المواضيع بالغة الأهمية؛ لأنّه يعطي صورة مقربة عن الأساليب التي طبقتها فرنسا للسيطرة على كلّ من الجزائر والمغرب الأقصى ومدى التأثير على مختلف القطاعات.

ومن هنا جاءت دراستنا هذه والمعنونة بـــ : **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمغرب الأقصى– دراسة مقارنة –**

أهمية الدراسة

وتكمن أهمية الموضوع في الخوض في التجربة الاستعمارية لنظام الحماية في المغرب الأقصى والاستعمار على الجزائر، والتعرف على التداعيات التي استندت إليها فرنسا في تبرير مشروعها الاستعماري؛ وكذلك الكشف عن السياسة الفرنسية مختلف الأساليب التي اتبعتها فرنسا تجاه الجزائر والمغرب الأقصى، وكذلك رغبتنا في المساهمة في إثراء المادة التاريخية ولو بشكل بسيط لمعرفة حقيقة نظام الحماية.

حدود الدراسة

تندرج دراستنا زمنيا ما بين التاريخين:

- **الأول:** 1830– 1954 يشير إلى تاريخ الجزائر منذ إعلان الاحتلال إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.

- **الثاني:** من عام 1912-1930م يشـــير إلى تاريخ إعلان الحماية على المغرب إلى غاية إصدار الظهير البربري.

أسباب اختيار الموضوع

- تسليط الضوء على السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا في كلا البلدين والرغبة في معرفة طبيعة هذه السياسة، وهل اختلفت السياسة المطبقة في الجزائر عن تلك التي طبقت في المغرب الأقصى.
- محاولة استكشاف حيثيات الموضوع بالرغم من أنّه واسع ومفتوح، حيث كانت بدايته منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 والمغرب 1912.
- محاولة معرفة الأساليب والطرق التي انتهجتها السلطات الفرنسية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى لتجسيد سياستها.
- الوقوف على محطة من محطات تاريخ المغرب العربي المعاصر.
- الرغبة في الاطلاع على المواضـــيع التي تشـــترك فيها الأقطار المغاربية؛ الانتماء وعلاقات الجوار.

الإشكالية

إنّ التعمق والبحث في موضوع السياسة الفرنسية في كلّ من الجزائر والمغرب الأقصى يســـتوجب منا الإحاطة بجميع جوانبه لإبراز مدى أهميته وعلى هذا الأســـاس نطرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة

- ما هي السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا خلال تواجدها في الجزائري والمغرب الأقصى؟ وما هي الأساليب التي اعتمدتها لتجسيد هذه السياسة؟

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما هي طبيعة العلاقة التي ربطت فرنسا بكل من الجزائر والمغرب الأقصى؟
- ما هي أهم التسويات والاتفاقيات الدولية التي قامت بها فرنسا للانفراد بالجزائر والمغرب الأقصى؟ وما هي حصيلة هذه الاتفاقيات؟
- كيف ساهمت الأوضاع الداخلية والخارجية في الاحتلال الجزائري وإعلان الحماية على المغرب الأقصى؟
- ما هي السياسات التي طبقتها فرنسا في كلا البلدين؟

تقسيمات الدراسة

اعتمدنا على خطة تتكون من مقدمة وثلاثة فصـــول وأنهيناها بخاتمة ومجموعة يتم تناول المباحث في شكل فقرة متصلة.

❖ **الفصـــل الأول:** تناولنا في هذا الفصـــل الاســـتراتيجية الفرنســـية للانفراد بالجزائر والمغرب الأقصى وقد شمل المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** العلاقات الفرنســـية مع الجزائر والمغرب الأقصـــى، وتطرقنا فيه عن طبيعة العلاقة التي ربطت فرنسا بكل من الجزائر والمغرب وكيف تطورت.
- **المبحث الثاني:** التســـويات الفرنســـية مع الدول المنافســـة حول الجزائر والمغرب الأقصـى، تحدثنا فيه عن أهم الاتفاقيات والمساومات التي قامت بها فرنسا الانفراد بالجزائر والمغرب الأقصى.
- **المبحث الثالث:** بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر وإعلان الحماية على المغرب.

❖ **الفصل الثاني:** تطرقنا فيه إلى السياسة الاستعمارية في الجزائر؛ وتضمن ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** الإجراءات السياسية والعسكرية وتضمن أهم التنظيمات السياسية والتي تخص التنظيم الإداري والتنظيمات العســـكرية خاصـــة ما يتعلق بالتجنيد الإجباري.
- **المبحث الثاني:** الإجراءات الاقتصـــادية تحدثنا فيه عن جانب الزراعة، والصـــناعة وكذا التجارة.
- **المبحث الثالث:** الإجراءات الاجتماعية وكذا قضية التجنيس.

❖ **الفصـل الثالث:**تناولنا فيه السـياسـة الاسـتعمارية الفرنسـية في المغرب؛ ويندرج تحته ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** الإجراءات السـياسـية والعسـكرية؛ والذي ركزنا فيه على تشـكيلات الإدارة الفرنسية والتنظيم القضائي وخطة فرنسا في محاولة التفريق بين أفراد الشعب الواحد إضافة إلى الإدارة العسكرية وتشكيلات الجيش الفرنسي.
- **المبحث الثاني:** الإجراءات الاقتصـــادية واشـــتمل على الإدارة الفرنســـية في مجال الزراعة والصناعة والتجارة.
- **المبحث الثالث:** الإجراءات الاجتماعية تناولنا فيه المجال التعليمي والصـــحي إضافة إلى الهجرة.

ثم أتمننا بحثنا بخاتمة وضـــحنا فيها أهم النتائج التي تواصـــلنا إليها، وقد اعتمدنا في إنجاز دراســـتنا على مجموعة من المصـــادر والمراجع؛ وقد تنوعت كما تشـــابهت في بعض الأحيان في المضمون، وتم الاعتماد في الإحالة إلى المصادر والمراجع على معيار ISO690-2.

المنهج

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي، بغية تسليط الضوء على ما حصل من تطورات وإشكالات، والمنهج التحليلي في محاولة كشف حقيقة السياسة الاستعمارية الفرنسية.

صعوبات الدراسة

لا يخلو أيّ بحث علمي تاريخي من الصـعوبات، لكن بعضـها يصـبح حافزا في تقوية إرادة الباحث لتجاوزها؛ ومن بين أهمّ الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- كثرة المادة العلمية المتعلقة بالموضـــوع وطبيعة الموضـــوع الواســـعة والمتشـــعبة والغنية بـالأحـداث؛ نظرا لاحتوائهـا على دولتين والعـديـد من الجوانـب وطول الفترة الخـاصـــــة بالدراســة، ممّا صــعب اســتخراج النقاط المهمة لإثراء الموضــوع، وحتّم علينا عدم الإلمام بجميع حيثياته والتركيز فقط على الأهم.
- عدم المعرفة الكافية باللغة الأجنبية مما حتّم علينا قلة استعمال المصادر والمراجع الأجنبية بشكل وافي في موضوعنا؛ خاصة وأنّ موضوعنا يتوفر على العديد من الكتابات الأجنبية.
- صعوبة التحصيل على المصادر والمراجع بسبب الوقت الضيق فمثل هذه المواضيع تحتاج إلى وقت أطول دقيق وتحمل.
- قلت الدراسات الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال.

الفصل الأول

الاستراتيجية الفرنسية

للانفراد بالجزائر والمغرب الأقصى

- **المبحث الأول: العلاقات الفرنسية مع كل من الجزائر والمغرب الأقصى.**
- **المبحث الثاني: التسـويات الفرنسـية مع الدول المنافسـة حول الجزائر والمغرب الأقصى.**
- **المبحث الثالث: بداية الاحتلال الفرنسـي للجزائر وإعلان الحماية على المغرب.**

1. المبحث الأول: العلاقات الفرنسية مع الجزائر والمغرب الأقصى

وصفت العلاقات الجزائرية الفرنسية مختلف الأصعدة بأنّها علاقات مميزة منذ القرن الثالث عشر ميلادي، حيث حصلت على بعض الامتيازات لرعاياها في معهد الملك فيليب الثالث عام[1]1270م؛ إذا ما قورنت بعلاقتها مع الدول الأوروبية الأخرى، وهذا التميز راجع إلى كانت دبلوماسيتها وتجارتها، ثم توثقت بعد إبرام فرنسا لمعاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية في الثلاثينيات من القرن السادس عشر وفي عهد الملك فرانسوا الأول[2].

و"السلطان سليمان القانوني"[3]،إذا ضمنت لهذه الأخيرة امتيازات سياسية وتجارية في كل الولايات العثمانية الجزائرية منها، وخاصة المدن الساحلية مثل عنابة والقل رأس بونة يمارس فيها التجار الفرنسيون مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية ومراكز لصيد المرجان، ويتمتعون بالتسهيلات التي منحتها لهم السلطات الجزائرية؛ وقد وصلت هذه العلاقات إلى ذروتها أثناء ثورة الفرنسية، إذ استنجدت فرنسا بأسطول الجزائر مرتين الأولى عام 1536م لقمع ثورة داخلية بمارسيليا والثانية عامي 1543 و1544 لمواجهة الاعتداء الإسباني "شارل كان" وبالتالي اعترفت إيالة الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار محكم[4].

وتطورت العلاقة حتى تمكنت فرنسا من أخذ قروض من الجزائر دون فوائد لشراء الحبوب بل وفتحت الموانئ أمام التجار الفرنسيين بعد أن أغلقت في وجوههم الأسواق الأوروبية، ولم تتوتر هذه العلاقة سوى بعد الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م ومسارعة الباب العالي إلى الضغط على حكومة الإيالة لقطع علاقتها مع فرنسا وإعلان الحرب عليها، ولم تجد حكومة الداي مصطفى سوى الرضوخ لضغوطات الدولة العثمانية[5].

---

[1] يحي بوعزيز، **تاريخ إفريقيا العربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى القرن الـــ 20 (الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطة)**، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 32.

[2] ملك فرنسا من1515 إلى 1547، تفاوض مع شارل كان حول معاهدة توبون، تميزت بالتسامح

- انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، ج4، المؤسسة العربية لبنان، ص 486.

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، ج3، المؤسسة العربية، لبنان، ص 233.

[4] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982، ص 13.

[5] يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500– 1830م) المراسلات الإسبانية الجزائرية**، دار البصائر، الجزائر،2009، ص33.

لم تستمر العلاقات الفرنسية الجزائرية على تلك الوتيرة بل ستعرف مجموعة من الأحداث نورد أهمها:

تخريب سواحل القالة وعنابة ... الخ عام 1560م من طرف القناصل الأوروبيين وتحويلها إلى مراكز الجوسسة وتشجيع الأهالي على الثورة والتمرد ضد الدولة أو السلطات المحلية، وذلك بعد أن تم تحصينها وتسليحها خلافا لما نص عليه الاتفاق.

تطور مسرح الأحداث المتعلقة بالوضع الداخلي في فرنسا والمستجدات الجديدة التي أصبحت تتحكم في النظام العالمي الجديد وتوجهه، ومنها الإيديولوجية الاستعمارية العدوانية التي بدأت تستحوذ وتسيطر على فكر الطبقة السياسية الأوروبية عامة والفرنسية خاصة منذ نهاية القرن الثامن عشر؛ وساهمت الرحلة النابليونية التي عاشتها فرنسا في ترسيخ هذا التوجه الذي تسلكه الحكومة في علاقاتها الخارجية مع العالم الإسلامي عامة والجزائر خاصة وقد خرجت فرنسا منهمكة بعد سلسلة من المعارك ضد المماليك والإمبراطوريات الأوروبية[1].

طمع فرنسا في الجزائر ورغبة في احتلال أراضيها تعويضا لخسائر الحروب، ولفت نظر الفرنسيين في الداخل والخارج وتغاضيها عن الديون الجزائرية[2].

ولقد حرصت فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، وهذا نابع من رغبتها في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان؛ الذي كان يزخر به ساحل القالة وعنابة[3]، وقد عقدت فرنسا عدة اتفاقيات؛ كما أن الملك شارل العشر كان يرغب في خلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية والتمركز في ميناء الجزائر، كما أن شارل العشر يرغب في امتصاص غضب الشعب خاصة بعد خلق حرية الصحافة وشغل الشعب بحرب خارجية، وكسب رضاه بنوع من النصر الزائف وقد اعترف الملك شارل عشر بهذا صراحة "إنّه لا شيء جميل أن نتقدم إلى البرلمان ومفاتيح الجزائر بيدنا"، كما أن فرنسا أرادت تحطيم القيود التي فرضها مؤتمر فينا 1815م، والذي قرر ألّا تقوم فرنسا بإجراء تغييرات إقليمية دون موافقة الدول الكبرى[4].

---

[1] الغالي غربي، وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر– الخلفيات والأبعاد**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص66.

[2] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي**، ج14، المكتب الإسلامي، بيروت، 1999، ص215.

[3] الغالي غربي، وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، المرجع السابق، ص66.

[4] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، المرجع السابق، ص 14.

1.1 العلاقات المغربية الفرنسية

بعد أن قامت فرنسا باحتلال الجزائر عام 1830م وإعلان الحماية على تونس 1881م بدأت بعد ذلك تسعى للتوسع الاستعماري، واستغلت الظروف التي يمر بها المغرب خاصة وأنّ هذه الظروف جعلت من المغرب محط أنظار أطماع الدول الأوروبية؛ وقد ازدادت شراسة وتكالب الدول الأجنبية حول المنطقة، لذا سعت فرنسا جاهدة لوضع حدا للتنافس الأوروبي من أجل بسط نفوذها على المغرب الأقصى منتهجة سياسة غير مباشرة.

بدأت بوادر انفتاح المغرب الأقصى مع الدول الأوروبية في عهد السلطان محمد بن عبد الله[1]، حيث قام بالاهتمام بالمبادلات التجارية مع أوروبا[2] فقام بإبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، وقد أشاد المؤرخ والقانوني الفرنسي جاك كابي بالروح الدولية لدى السلطان وكان هدف سلطان من سياسة الانفتاح التي اتبعها هو تنمية الموارد المالية لبيت المال من خلال الرسوم الجمركية وتحرير الثغور والأسرى[3].

وكانت فرنسا المستفيد الأول من سياسة الانفتاح التي تبناها سلطان المغربي، وقد جنح هذا الأخير إلى اختيار السلم مع الطرف الفرنسي الذي كان يتفوق عسكريا على المغرب[4]، ومن المفيد في هذا السياق الإشارة إلى المعاهدات المغربية الفرنسية التي أبرمت في 28 ماي 1767م والتي تعتبر بمثابة الإطار القانوني الذي خضعت له العلاقات الدبلوماسية المغربية الفرنسية خلال عهد السلطان محمد بن عبد الله[5]، وهكذا يتضح أنّ سلطان المغربي منح لفرنسا عدة امتيازات حيث اعترف بمقتضاها بما يسمى الأمة الأكثر رعاية ومن أهم بنودها:

- إلزام المغرب بالتزام الحياد في حال نشوب النزاع بين فرنسا والإيالات العثمانية في شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، وطرابلس).

---

[1] بن زيدان عبد الرحمن **إتحاف أعلام الناس بجمال حظيرة مكناس**، تع، علي عمر، ج1، مكتبة الثقافة الدينية مصر، 2008، ص 197.

[2] عمر بن قايد، فرنسا وإسبانيا (1659-1727)، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الحديث معهد علوم إنسانية واجتماعية**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2010 ص ص 143-144.

[3] عبد العزيز بن عبد الله، **تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة**، ج2، مكتبة السلام المعارف، المغرب الأقصى، [د، ت]، ص 40.

[4] إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، ط2، ج3، دار الرشاد الحديثة، المغرب الأقصى، 1994، ص 112.

[5] بن زيدان عبد الرحمن،المرجع السابق، ص 317.

- عدم إلزام التجار الفرنسيين بدفع رسوم على إخراج البضائع من المغرب التي كانوا قد جلبوها هناك ولم يجدوا مشترين هناك.
- إعفاء موظفي قناصل الفرنسيين من تراجمة وسكرتارية من الضرائب وأكدت على عدم منعهم من القيام بأعمالهم[1].

إلّا أنّ العلاقات الفرنسية المغربية بدأت بالتوتر، ففي يوم 5 جويلية 1830م أفلح الفرنسيون بواسطة حملة عسكرية قوية في إرغام الداي حسين على إمضاء معاهدة استسلام؛ التي سلم بموجبها مدينة الجزائر للقوات الفرنسية[2]،فكان أعظم خطرا على المغرب آنذاك هو احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م.

حيث أصبحت لفرنسا مصالح حيوية في المغرب مرتبطة بوجودها بالجزائر؛ إذ أضحت لها حدود مشتركة مع المغرب[3]، وقد أدرك بذلك السلطان المغربي عبد الرحمن أن بلاده في مواجهة خطر دائم.

إنّ التصادم بين الفرنسيين والمغرب وصل إلى درجة نشوب الحرب بين فرنسا والمغرب عندما ساعد سلطان المغرب الأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد الفرنسيين وسميت معركة اسلي 1844م[4].

1.1.1 معركة اسلي أوت 1844م

بدأت المواجهة بين الجيش الفرنسي والجيش المغربي في أوت 1844م بقيادة الماريشال "بيجو" للقوات الفرنسية، أمّا القوات المغربية فكانت بقيادة الأمير محمد بن سلطان عبد الرحمن[5] انتهت المعركة بانتصار القوات الفرنسية وهزيمة الجيش المغربي عند وادي إيسلي غرب مدينة وجدة المغربية، فكانت فرنسا قادرة على الاستمرار في التقدم إلّا أنّه وإنذارا بالحرب مع إنجلترا جعلها تتراجع حيث تدخلت هذه الأخيرة وأقنعت الطرفين بعقد معاهدة[6].

---

[1] المرجع نفسه، ص317.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص54.

[3] شوقي عطا الله الجمل،**المغرب الكبير في العهد الحديث (ليبيا– تونس– الجزائر– المغرب)** مكتبة الأنجلو المصرية، مصر،1977، ص313.

[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص236.

[5] إبراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص 138.

[6] فادية عبد العزيز القطعاني، **الحركة الوطنية المغربية (1912– 1937)**، مجلة جامعة بنغازي قسم التاريخ، ع16،مج1، 2014، ص 39.

جرت مفاوضـــاتهم بين الطرفين بمدينة طنجة المغربية اســتطاعت فرنســا من خلالها فرض العديد من الشـروط حيث مثّل الوفد الفرنســي كلا من السـيد "دوري دينون" ودوق "دي كلوكو بارغ" أمّا من مثل الســلطان المغربي فهو الباشــا "بوســالم"، وانتهت المفاوضـــات بعقد معاهدة طنجة يوم 10 سبتمبر 1844م، وتضمنت ثماني اشتراطات من بينها الشروط التالية:

- **الشـــرط الثالث:** ينص على أن يلتزم الإمبراطور المغربي بعدم تقديم المســـاعدة لأي ثائر أو عدوي لفرنسا.
- **الشرط الرابع:** محاصرة ثورة الأمير عبد القادر بالحدود الجزائرية المغربية من طرف القوات المغربية غربا والقوات الفرنسية شرقا من أجل إنهاء الخلاف المغربي الفرنسي.
- **الشـرط الخامس:** يحتوي على تحديد الحدود ما بين أملاك فرنسـا والمغرب، وثبتت حسـب حالة الأمور المعترف بها من طرف الحكومة المغربية في عهد الســـيطرة التركية العثمانية في الجزائر، وأن التطبيق الكامل والمنظم للحدود ســـيكون موضـــوع اتفاقية، خاصـــة مع المعاينات والمباحثات على الميدان[1]وما لبث الطرفان حتى عقدا اتفاقية.

2.1.1 اتفاقية لالة مغنية 18 مارس 1845م

هذه الاتفاقية خاصــة بالحدود بين المغرب والجزائر؛ حيث اتفقت فرنســا والمغرب على تحديد الحدود بدقة من البحر الأبيض المتوسط إلى ثنية السياسي جنوبا على طول 150 كلم، أمّا جنوب هذه النقطة فقد اتفق الطرفان على تقسـيم القبائل والقصـور ولم يهتموا كثيرا بضـبط الحدود الترابية أمّا جنوب قصـــر فكيك فلم يتفق الطرفان على تخطيط الحدود بأي علامات وذلك لكون المنطقة حسب الاتفاقية منطقة صـحراوية قاحلة ولا فائدة من رسم الحدود في الواقع، إنّ هذه الاتفاقية كانت غامضـة ولم تضـبط الحدود بدقة بين البلدين[2]،ولقد مثلت هزيمة إيسـلي مفصـلية في تاريخ المغرب وقد حطمت فيها المدفعية الفرنســـية القوات المغربية، فتحطمت معها هيبة المغرب مما أدخله في نفق التنازلات وضياع الهيبة.

عرف المغرب مرحلة جديدة من التدخلات الأجنبية وازدياد الأطماع الأوروبية بعد هزيمة إيســلي 1844م، حيث تشــجعت العديد من الدول الأوروبية إلى فرض شــروطها وإبرام الاتفاقيات ومن بين هذه الدول فرنسـا التي سـعت جاهدة لتحقيق مصـالحها التجارية داخل المغرب والحصـول

[1] إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837–1949)**، دار هومه، 2005، ص 339.
[2] صــلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصــر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصــى)**، ط6، مكتبة الانجلو مصرية، 1993، ص 207.

على امتيازات ترعى بها مصـــالحها التجارية في البلاد وأكدت بدورها على حماية الأشـــخاص المغاربة[1].

ازداد أمر الحماية القنصـلية داخل المغرب؛ إذ أصـبح متداول بين العام والخاص وأصـبح حكام المخزن يندون بهاته المشكلة، وحتى الأجانب أقروا بخطورة هذه المشكلة ومن بينهم القنصل العام ببريطانيا[2]، ونتيجة لازدياد الأطماع الأجنبية والفوضـى العارمة التي عمت بالمغرب والضـعف السائد به حيث عقد عدة مؤتمرات ومن بينها مؤتمر مدريد.

فبعد مؤتمر مدريد أصـــبحت فرنســـا تتناوب مع إســـبانيا على المجلس الصـــحي بمدينة طنجة، ممّا زاد من مخاوف "السـلطان الحسـن الأول" على بلاده اتجاه فرنسـا خاصـة بعد إعلانها الحماية على تونس 1881م، من أجل ذلك اتجه نحو إنكلترا وألمانيا وتحالف معهم ضـــد فرنســـا وإســـبانيا، ليدخل التنافس على المغرب في مرحلة جديدة بين فرنســـا وإســـبانيا وإنجلترا وألمانيا[3]، فقد وجه فرنسـا اهتماما للصـحراء والواحات لكنها لم تظهر سـياسـة الطامع في المغرب الأقصـى وإنّها لا تهتم بالمغرب إلا بحكم وجود حدود مشتركة معه ولمصالحه التجارية هناك، لكنّها في الحقيقة تسـعى لإيجاد الفرصـة المناسـبة لبسـط نفوذها[4]، وبالفعل تمكنت من ذلك حيث احتلت الواحات جميعا سـنة 1900م، مسـتغلة انشـغال بريطانيا بحرب البوير على أسـاس أن هذا الضـم ضـــرورة لأملاكها الجزائرية والحماية التجارة والقوافل وتأمين المنطقة الصـــحراوية[5]، بالرغم من أنّ السـلطان المولى عبد العزيز سـعى من أجل وضـع حدٍ للتدخلات فرنسـية في بلاده فقد قام بإرسـال رسـالة يوم 21 ديسـمبر 1901م إلى السـفير البريطاني، يطلب منه النظر في التجاوزات الفرنســـية على الحـدود المغربيـة وأن يقنع فرنســـا بضـــرورة تعيين الحـدود بين المغرب والجزائر، إلّا أن فرنسا كان جوابها غامضا كعادتها[6].

---

[1] محمد العربي معريش، **المغرب الأقصـــى في عهد الســـلطان الحســـن الأول (1873 -1894)** دار العرب الإسلامي، 1989، ص19.

[2] عبد الوهاب بن منصـــور، **مشـــكلة الحماية القنصـــلية بالمغرب من نشـــأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م**، ط2 المطبعة الملكية،1985، ص19.

[3] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص41.

[4] محمود شـــاكر، **التاريخ الإســـلامي التاريخ المعاصـــر بلاد المغرب**، ط2، المكتب الإســـلامي، لبنان،1996، ص 349.

[5] فادي عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص41.

[6] غازي محمد، **التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصـــى على ء المؤتمرات الدولية (1884-1912م)**، مذكرة مقدمة لنيل شـهادة الماسـتر تخصـص تاريخ المغرب العربي المعاصـر، كلية العلوم الإنسـانية والاجتماعية 2018، ص 38.

2. المبحث الثاني: التسويات الفرنسية مع الدول المنافسة حول الجزائر والمغرب الأقصى

1.2 الاتفاقيات الفرنسية مع الدول المنافسة حول الجزائر

الاتفاقيات هي مجموعة من الترتيبات تتكامل مع بعضها البعض لتؤدي إلى الغاية المرجوة منها لكن بشروط توفر النية الحسنة لدى كل من الطرفين المتعاقدين، لكن إذا ما انتفت هذه النية وعهد كل جانب إلى تأويلها وتفسيرها وفقا لمصالحه دون مراعاة مصلحة الطرف الآخر؛ فإنّ ذلك سيؤدي حتما إلى اختلال التوازن في العلاقات بين البلدين وبالتالي ظهور توترات وأزمات بينهما قد تؤدي إلى إبطال جميع الترتيبات[1].

إنّ تطور الصراع بين فرنسا وإنجلترا عرفوا تطورا كبيرا بفعل التحولات التي طرأت بفرنسا وظهرت نتائج هذا التطور في الصراع بين البلدين على الأسواق ومراكز التجارة في المغرب العربي ظهرت علاقات كل واحد من البلدين على الجزائر[2]؛ وقد بلغ التنافس الإنجليزي والفرنسي في الجزائر ذروته فبقدر ما كانت هذه الأخيرة تحقق انتصارات عسكرية على الساحة الأوروبية بقدر ما يشتد الضغط الإنجليزي على تجارتها المتوسطية، فمن أبرز هذا التنافس ذلك السياق القائم بين الدولتين من أجل كسب صداقة دول المنطقة التي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة[3]؛ وقد سعت إنجلترا في ذلك إلى توطيد علاقتها السياسية والتجارية بأيالة الجزائر، فحاولت أن تؤلب "محمد باشا" ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإسبانيا[4].

ظلت إنكلترا ترسل قناصلها وتدخل في ذلك اليهود، فكان لهم دوار فعال ونجحوا في ذلك بالصلح بين الإنجليز والجزائر؛ فقد عمل اليهود على تحقيق تقارب بينهما عن طريق استقطاب الداي بالهدايا وإبرام المعاهدات وكافئ الإنجليز "جوزيف بكري" شريك "بوشناق نفطالي" ومهد الطريق للإنجليز[5]؛ بحيث أوفدت إنجلترا قنصلا جديدا إلى الجزائر والذي أعلن بمجرد وصوله أنّ له تعليمات من ملكه لتصفية كل الخلافات والمنازعات، وكذلك العمل على تطوير المبادلات بين البلدين، وهو ما سبب إزعاجا كبيرا لفرنسا وبدرجة أقل لإسبانيا خاصة لمّا بدأ

---

[1] جمال قنان، **معاهدات**، المرجع السابق ص123.

[2] مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر ،1974م، ص 274.

[3] جمال قنان، **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، المرجع السابق، ص73.

[4] بالقاسم مولود قاسم ثابت بلقاسم،**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830م**، دار البعث، ج1، الجزائر، 1985، ص99.

[5] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 319.

القنصل يسعى لفتح مركزين تجاريين في كل من مدينتي الجزائر ووهران[1]، كما أظهر القنصل الإنجليزي للداي أنّ بلاده ترغب في أن تكون صديقة للجزائريين، وأنّها مستعدة لتتعاون معهم وقد نجح القنصل في ذلك إذ تم تحويل المؤسسات إلى إنجلترا بمقتضى عقد وقع عليه في 11 جانفي 1807م مع الداي الحاج أحمد باشا(•) والقنصل الإنجليزي العام "هنري بلانكلي"[2].

وينص هذا الاتفاق على أنّ إنجلترا تتولى استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقالة وتتفرد بصيد المرجان، كما كان ذلك بالنسبة للفرنسيين؛ ومقابل هذا الامتياز تدفع الحكومة الإنجليزية سنويا بخمسين ألف دولار إلى خزينة الإيالة[3]، وأخذت المصالح الإنجليزية تنمو باستمرار في المراسي الغربية مثل "أرزيو" التي تشحن من مرساها عام1814م.

كما نجد منافسا آخر في الساحة حيث أنّه سعت إنجلترا في سنة 1793م في إحداث تقارب بين الجزائر والبرتغال، والذي تكرس في توقيع معاهدة هدنة بين البلدين.

كما تم إبرام معاهدة أخرى في سنة 1813م حول التجارة؛ وهي تتكون من 16 بندا تتعلق بالتجارة خاصة في البند الثاني الذي أعطى حرية الشراء والسماح للسفن بالدخول، وجاء في البند التاسع على أن حقوق الجمركة لن تتغير[4].

أدرك الفرنسيون خلفية مسعى إنجلترا في التقارب بين البرتغال والجزائر، الذي يتمثل في خطورته على مصالحهم التجارية في المحيط الأطلسي، حيث أنه رأى من ورائه يد إنجلترا الخفية التي دفعت البرتغال في هذا الاتجاه وأن الغاية من وراء هذه العملية هي النيل من التجارة الفرنسية[5].

منذ عام 1740م بدأت الصعوبات تتراكم أمام الشركة في إفريقيا الملكية ممّا يجري على الساحة الفرنسية من الاضطرابات؛ حتى نصح القنصل "فالبير" حكومته تخليها عن الامتيازات الفرنسية والتنازل عنها، ويرى "فالبير" أنّه قد يكون من المفيد لها التلويح باستعدادها التخلي عن الالتزام؛ إذ أنّ هذا قد يدفع السلطات الجزائرية على تخفيض مبلغ الإتاوة كما تم الاتفاق عليه

---

[1] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، دار الرائد للكتاب، [د. ط]، الجزائر 2010، ص 74.

• الداي الحاج أحمد باشا،1805-1817، كان متعلما ومثقفا وحازما.

▪ انظر تر: المرجع السابق، ص 585.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، 1404هـ-1984م، ص234.

[3] جمال قنان،**العلاقات**، المرجع السابق، ص 51.

[4] المرجع نفسه، ص 51.

[5] المرجع نفسه، ص 56.

في السنة الماضية حرصا منها على جعل الشركة تبقى منخفضة بالتزامها[1]، فالقنصل "فاليير" الذي وصـــل حديثا إلى الجزائر كان عندما أبدى مثل هذا الاقتراح لا يتوقع ظهور بعد وقت قصـــير متعاملين تجاريين جدد على الســـاحة الجزائرية وهم التجار الإســـبان، وبالفعل فبمجرد الجلاء على مدينة وهران وانتهاء حالة التوتر بين الجزائر وإســـبانيا هرع عدد كبير من تجار هاته البلاد إلى الجزائر، حيث جعلوا ما "بايلك" الغرب مركز لنشـــاطهم لينطلقوا منه إلى وســـط البلاد وحتى على "بايلك" الشرق وهو ما سبب إزعاجا شديدا للفرنسيين الذين يسيطرون حتى الآن على التجارة البحرية المغربية التي تدر عليهم أرباحا كثيرة، ويخشـــون من مغبة المنافســـة التي تفقدهم المكانة المرموقة التي يحتلونها في تجارة هاته البلدان[2].

إنّ الجلالة الشـــريفة ســـتكون مفتوحا للتعايش الســـلمي من جميع الدول دون أي احتكار أو إلحاق وعلى قدم المساواة التامة، إنّ الهدف من زيارتنا هو أن يعلم الجميع أننا نريد التفاهم معهم من أجل الحفاظ على هذه المصـالح[3]، أكد الإمبراطور والألماني في خطابه أنّ المغرب بلد مسـتقل وعليه أن يبقى كذلك دون أي اســـتعمار أو حماية من دولة أخرى مهما كانت قوتها وأنّ ألمانيا لن تسمح أبدا باحتلاله[4].

إنّ هذا الخطاب أدى إلى شـــرخ جديد في العلاقات الفرنســـية الألمانية؛ ولما كانت موازين القوى لا تضـمن بأي طرف في ذلك الحين نصـرا مؤكدا،فإنّ ذلك رفع أطراف النزاع إلى الجنوح إلى الدبلوماسية لحل الأزمات؛ من خلال مؤتمر دولي تم الاتفاق على عقده لمناقشة القضية المغربية[5].

1.1.2 مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

نتيجة للتطورات الحاصـلة والتنافس الاسـتعماري الذي أدى إلى نشـوب أزمة مراكش، طالب المغرب بعقد مؤتمر دولي؛ وكان الهدف منه هو تحويل المسألة المغربية ومنع فرنسا من الاستحواذ على المغرب؛ وقد رحبت ألمانيا بفكرة عقد مؤتمر دولي وناصـــرت الســـلطان المغربي "مولاي

---

[1] المرجع نفسه ص 236

[2] المرجع نفسه ص ص 236- 237.

[3] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، المرجع السابق، ص 229.

[4] سـعد البشـاوي، جمال سـالم، **تاريخ العالم الحديث والمعاصـر**، للصـف العاشـر، وزارة التربية والتعليم، فلسـطين، 2004، ص 65.

[5] أمين الريحاني، **المغرب الأقصى**،[د. ط]، مؤسسة هنداوي،2017، ص 30.

عبد العزيز"[1] وأيدتها النمسا في مطلبها وقد وافقت فرنسا كذلك[2]، عقد المؤتمر في الجزيرة الخضراء في 16 جانفي 1906 وحضرته ثلاثة عشرة دولة منها إنجلترا فرنسا ألمانيا روسيا إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية المغرب النمسة البرتغال بلجيكا هولندا.

كان الفرنسيون يرون أنّ تقارب الجزائر مع إسبانيا يشكل تهديدا لمصالحهم، ولم يكن الفرنسيين مخطئين في نظرتهم هذه ومدى الضرر الذي ينجم عليها من خلال تلك المعاهدة المبرمة سنة 1791م، فقد سمحت لهم كذلك بصيد المرجان في المنطقة المغربية؛ بل وأعطى لهم امتياز شراء 1000 حمولة من الحبوب في السنة، وكانت هذه المعاهدة التي وُقعت بين داي الجزائر "حسين باشا" والقنصل الإسباني فاتحة لعلاقات أخرى بين الدول.

وقد أثرت هذه المعاهدة على فرنسا بصداقتها مع الجزائر وخسارة الامتيازات التي منحت لإسبانيا وسمحت لهذه الأخيرة بفتح مراكز تجارية، حيث أظهر الإسبان حماسًا كبيرا من أجل الوصول والحصول على مكانة متميزة في التجارة الجزائرية، فكانوا يشترون كل ما تقع عليه أيديهم من السلع؛ وإذا ما استمروا على هذه الوتيرة فإنّ الفرنسيين يخشون أن تمتد أيديهم إلى الامتيازات الإفريقية نفسها، وقد وقعت أخيرا حادثة أكدت لديهم هذه التخوفات[3].

كان التاجر الفرنسي "بيت جيمون" قد استقر في الجزائر وسجل نجاحات مشجعة في بداية نشاطه، حتى أنّه حصل على احتكار تجارة بعض المواد (الشمع، الزيت، الجلود ...) في وسط البلاد.

غير أنّ أحداث الثورة الفرنسية أصابت مصالحه في الصميم؛ مما جعله عاجزا عن الوفاء بالتزاماته المالية إزاء الخزينة الجزائرية، وهو ما اضطر السلطات إلى انتزاع احتكار هذه المواد منه عدا الجلود وعرضها على المزاد، حيث تحول هذا إلى أيدي التجار الإسبان.

وأشد ما كان يؤرق الفرنسين هو خشيتهم من أن يحصلوا على احتكار تجارة الحبوب لاعتماد مقاطعات جنوب فرنسا في تموينها على القمح الجزائري[4]، كما نجد دولا أوروبية أخرى تسعى لمصالحها التجارية من خلال إبرام معاهدات والتقرب أكثر من الجزائر منها البندقية التي نالت حق التجارة في المعاهدة التي أبرمت 1747م بين الداي ومندوب البندقية[5].

---

[1] محمد الأمين محمد، علي الرحماني، **المفيد في تاريخ المغرب**، دار الكتاب، المغرب، [د.ت]، ص 248.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص 236.

[3] جمال قنان، **العلاقات**، المرجع السابق، ص ص 236- 237.

[4] المرجع نفسه، ص237.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792 - 1830م)**،المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1985م، ص 95.

2.1.2 المنافسة الأمريكية الفرنسية

كان المبعوث "هيركولي Hercolles"، هو العامل على قيامه بالوساطة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لتمكين هذه الأخيرة من عقد الصلح معها، وهي الوساطة ما انفكت واشنطن تلح عليها منذ فترة من الوقت[1].

حاولت أمريكا استخدام صداقتها المرتقبة مع الجزائر جسرا للوصول إلى ربط علاقات مع كل دول المغرب، ولهذا توجه" توماس باركلي" وكيل اللجنة(•) إلى المغرب عام 1788م بغرض التفاوض ونجح في عقد اتفاقية معه[2]، وهي معاهدة بشروط مغربة ثم أكدت بمعاهدة أخرى سنة 1816م حرصا على ضمان المكاسب التجارية والامتيازات الخاصة[3]، وقد بينت فيها الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان رعاية فيما يتعلق بالتجارة[4].

لم تكن فرنسا متحمسة للقيام بهذا المسعى ولم تكن ترغب في إبرام مثل هذا الصلح لاعتقادها أنّ التجارة الفرنسية سوف تتعرض لمنافسة خطيرة في الموانئ الإسلامية المتوسطية خاصة الموانئ المغربية من طرف الأمريكيين، وهي التي تتمتع بمكانة الصدارة وحتى الهيمنة على ما عداها من البلدان الأوروبية الأخرى في هذ المجال؛ وترى فرنسا أنّ من مصلحتها عدم إبرام الصلح[5]،اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية دفع الضرائب لكن في نفس الوقت اتسعت تجارتها وازدهرت، كما زادت مطالب الجزائر وتنوعت في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تبدي استعدادا للاستجابة إليها لكي تتجنب انقطاع العلاقات؛ التي ستؤدي إلى وقوع خسائر فادحة وفقدانها سمعتها[6].

2.2 الاتفاقيات الفرنسية مع الدول الأوروبية حول المغرب الأقصى.

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص 59.

(•) أصدر الكونغرس قرارا ينص على تشكيل لجنة ثلاثية مهمتها مباشرة المفاوضات لعقد اتفاقيات مع دول المغرب وقد تكون اللجنة من:

- جون أمز (1738 – 1826) ثاني رئيس للولايات المتحدة الأمريكية (1797–1801).
- توماس جيفرسون (1743– 1826) كاتب وسياسي وهو ثالث رئيس للولايات المتحدة.
- بنجامين فرانكلين (1706 – 1740) عالم سياسي كان له دور في ميلاد الدولة الأمريكية.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص 135.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 75.

[4] كمال بن صحراوي، المرجع السابق، من 136.

[5] جمال قنان، المرجع السابق، ص 136 .

[6] جمال قنان، المرجع السابق، ص 59.

كان الاستعمار الفرنسي في كل لحظات تقدمه على طريق التوسع يحدد تفكيره لتوفير الأطر النظرية والصيغ العلمية الكفيلة بتثبيت وجوده وضمان استمراره[1]، حيث بدأت الدبلوماسية الفرنسية بتنفيذ مخططها للانفراد بالمغرب، وذلك من خلال خطة الاحتلال الذي رسمها وزير خارجيتها "ديل كاسية" خلال الفترة (1898 – 1905م)؛ والتي تقوم على التوغل الاقتصادي وإبعاد التدخلات الأوروبية في المنطقة[2] ولتفعيل هذه الخطة لجأت فرنسا لعقد سلسلة من الاتفاقيات مع الدول التي لها مصالح[3].

1.2.2 الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902

دخلت إيطاليا ميدان الاستعمار في وقت متأخر من تاريخ الحركة الاستعمارية الأوروبية لإفريقيا[4]، فكانت من أواخر الدول التي دخلت إلى حلبة التكالب[5]؛ وذلك بسبب تأخر وحدتها القومية وكذا معاناتها من المشكلات الداخلية المعقدة، التي حظيت باهتمام كبير من جانب الحكومات الإيطالية، مما شغلها موقتا عن متابعة نشاطها الاستعماري، وبعد أن أوضحت معالم وحدتها عام1870م،فأصبحت ترى بأنّه لابد أنّ تكون لهذه الدولة الناشئة مكانة بين الدول الكبرى[6].

وفي ظلّ اشتداد الصراع بين الدول الأوروبية حول مناطق البحر الأبيض المتوسط لم تكن إيطاليا بمنأى عن هذا الصراع؛ فكانت هي الأخرى تتطلع لبسط نفوذها في شمال إفريقيا[7] لكن استيلاء فرنسا على تونس وتوقيع معاهدة "باردو"؛ والتي أصبحت بموجبها محمية فرنسية عام 1881م[8]، فقد وجهت ضربة لأطماع إيطاليا في الأقطار الثلاث لذا وقفت إيطاليا موقف عدم الرضى الامتداد النفوذ الفرنسي إلى تونس والجزائر؛ وحاولت فرنسا الاتفاق مع إيطاليا لتقلع عن

---

[1] امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1994م، ص 141.

[2] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 42.

[3] المرجع نفسه، ص 43.

[4] رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر الدراسات والبحوث الاجتماعية**، [د م]، 1996م، ص 114.

[5] المرجع نفسه، ص 141.

[6] عبد المنصف حافظ، **الغزو الإيطالي لليبيا– دراسة في العلاقات الدولية**، الدار العربية للكتاب،[د م]، 1983م، ص 6.

[7] عبد المنصف حافظ، المرجع السابق، ص 7.

[8] محمد علي عامر، **تاريخ المغرب العربي المعاصرة**، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2005 – 2006، ص 311.

سياستها في مضايقتها[1]، وفي ظلّ تخوف إيطاليا من عدم وضع أقدامها على أطراف الشمال الإفريقي، فإنّ الموقف يفرض عليها تثبيت أقدامها في السوق العالمية وهذا لن يتحقق إلّا إذا تمكنت من إقامة تفاهم دولي[2].

بعد المحادثات والاتفاقيات بين فرنسا وإيطاليا حول سواحل شمال إفريقيا وبالأخص المغرب الأقصى وليبيا[3]، تم الاتفاق بشكل نهائي في نوفمبر 1902م[4] على منح فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس وإنهاء الخلاف بينهما دون أي نزاعات[5].

2.2.2 الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904م

وضعت القوى الاستعمارية كلا من بلاد المغرب ومصر في سلة واحدة؛ فقد كان لموقعهما الإستراتيجي على الخريطة السياسية العالمية أكبر أثر لزيادة الأطماع الأجنبية[6]،كانت إنجلترا قد احتلت مصر في عام 1882م.

ومنذ ذلك التاريخ حتى عام 1904م أصبح هذا الاحتلال يمثل السبب الرئيسي للخلافات بين فرنسا وإنجلترا، ذلك بأنّ الفرنسيين كانوا يعتبرون مصر جزءا من نصيبهم فبالرغم من خروج الجيش الفرنسي من مصر عام 1801م ظلّ نفوذ الفرنسين قائما فيها[7] واشتدت حدة الخلاف لمّا ظهرت خطط فرنسا ومطامعها الاستعمارية في بلاد المغرب.

فقامت كلّ من إنجلترا وألمانيا تعارضان التوسع الفرنسي الخطير في حوض المتوسط ممّا جعل التوتر يخيم على العلاقات الانجليزية الفرنسية كاد يؤدي إلى نشوب حرب

---

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 317.

[2] محمد علي عامر، المرجع السابق، ص 311.

[3] اسماعيل أحمد ياغي،**تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة البيكان السعودية، 2000، ص 419.

[4] صلاح العقاد، **ليبيا المعاصرة**، معهد البحوث والدراسات العربية،[د. م]، 1970، ص 11.

[5] إسماعيل أحمد ياغى، المرجع السابق، ص 419.

[6] جلال يحي، **المغرب الكبير – الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966، ص 521.

[7] ممدوح نصار، أحمد وهبان، **التاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسة بين الدول الكبرى، (1815 – 1991م)**، ص26.

بين الدولتين[1]والدخول في أزمة فشـودة•، إلّا أنّ ظهور ألمانيا كقوة حيوية عظمى وتطور الأسـطول الألمـاني أدّى إلى تخوف إنجلترا ورغبتهـا في التنـافس على المســتعمرات[2]، كـل هـذه التطورات الحاصلة أزعجت كلّ من إنجلترا وفرنسا وشعرتا بضعف مركزهما أمام الخطر الألماني الذي أصبح يهدد كيان كلّ منهما[3]، من أجل ذلك عملت كل من فرنســا وبريطانيا على عقد اتفاق ودي حول المغرب ومصر بتاريخ 08 أفريل 1904م وكان أهمّ بنوده ما يلي:

- تبقى معاهدة إنجلترا القديمة مع مراكش سارية.
- لفرنسا حق حفظ الأمن وتقديم مساعدات للقيام بإصلاحات.
- لا تتخذ إجراءات مالية ولا تسن قوانين تضر بالمصالح البريطانية[4].

وهكذا تمكنت فرنسا من تحقيق حرية العمل في المغرب مقابل إطلاق يدها على مصر.

3.2.2 الاتفاق الفرنسي الإسباني أكتوبر 1904م

تعتبر هذه الاتفاقية مكملة ومتزامنة مع الاتفاق الفرنسي البريطاني[5]،فبرغم من أنّ فرنسا كانت مطمئنة للاتفاق الودي مع إنجلترا إلّا أنّها ظلّت متخوفة من إسـبانيا، لذا سـعت جاهدة بعد اتفاقها مع إنجلترا إلى عقد اتفاق مع إسبانيا من أجل تحديد وضـع اسبانيا في المغرب بصـفة أدق باتفاق الدولتين، وكانت قد جرت مفاوضـات سابقة بين فرنسـا وإسبانيا في عام 1902ملهذه الغاية لكن لم تنتـه هـذه المحـادثـات بين الـدولتين بتوقيع اتفـاق بينهمـا، لـذا كـان الجو مهيئ أكثر بعـد الاتفـاق الإنجليزي الفرنســي[6] بدأت المفاوضــات بهذا الشــأن منذ 18 أفريل 1904م، وقد صــادفت عدة صعوبات من طرف إسبانيا حيث احتجّت على صغر منطقة النفوذ التي عرضتها فرنسا[7].

---

[1]محمد رفعت بك، **التيارات السـياسـية في حوض البحر الأبيض المتوسـط**، لجنة البيان العربي، [د، م]، [د، ت]، ص 59.

(•) **<u>أزمة فاشـودة</u>:** هي أزمة وقعت بين بريطانيا وفرنسـا في جنوب كردخان وتسـمى الآن كردوك وقعت في سـياق التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا في شرق إفريقيا، وأوشكت هاته الأزمة أن تؤدي إلى حرب بينهما وانتهت دبلوماسـيا لصـالح بريطانيا، ونتج عن هذا الخلاف إلى ظهور ما يسـمى متلازمة فاشـودة في السـياسـة الخارجية الفرنسية للتأكيد على النفوذ الفرنسي في الأراضي التي قد تصبح تحت النفوذ البريطاني.

➢ محمد رفعت بك، المرجع السابق، ص 94.

[2] عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، **صـور من تاريخ العلاقات الدولية في العصـر الحديث**، دار المعرفة الجامعة، مصر، 2004م، ص 142.

[3] محمد بركات، **الحرب العالمية الأولى قصــة الأطماع ومأســاة الصــراع**، دار الكتاب العربي، سـوريا، 2007م، ص 45.

[4] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 351.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 418.

[6] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 221.

[7] صـلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)** المرجع السابق، ص 223.

وبعد التفاهم والتفاوض وقّع وزير خارجية فرنسا "ديكالسيه" مع سفير إسبانيا في باريس 03 أكتوبر 1904م على بيان رسمي يتضمن موافقة إسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب[1] وفي هذه الاتفاقية تم تحديد مدى حقوق كل من الدولتين، حيث أخرجت مدينتي فاس وتازة من دائرة النفوذ الإسباني، وقلصت كذلك مجال نفوذ إسبانيا في جنوب المغرب وتم الاتفاق على وضع مدينة طنجة وما جاورها تحت نظام خاص، ونص البند الثالث من هذه الاتفاقية على أنّ الدولتين ستدخلان في حالة عجز الحكومة الشريفة عن الاستمرار في البقاء أو في حالة ضعف مزمن لهذه الحكومة وعجزها عن حفظ الأمن[2].

استطاعت فرنسا من خلال هذه الاتفاقيات بسط نفوذها على المغرب وتمكنت من تنفيذ سياستها؛ إلّا أنّ هذه الترتيبات التي أنجزتها فرنسا والتي حاولت تطبيقها على أرض الواقع أربكته تدخلات ألمانيا التي كانت غائبة عن هذه التسويات، اعتبرت ألمانيا اتفاق الدول الثلاث فيما بينهم وإغفالهم أمر دولي عظيم الخطر وتهديد صريح لمصالحها في المغرب، خاصة أنّها وسعت تجارتها في المغرب[3].

وللتعبير عن موقفها قام الإمبراطور "غليوم الثاني" بالإعلان بأنّه سيقوم بزيارة مدينة طنجة، وبالفعل قام الإمبراطور الألماني بزيارتها وألقى خطابا يوم 31 مارس 1905 مورد فيه قوله: "تأملّ أنّ المغرب في ظل سيادة صاحب ...".

3. المبحث الثالث: بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر وإعلان الحماية على المغرب

حرصت فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، وهذا نابع من رغبتها في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان يزخر به ساحل القالة وعنابة[4]؛ وقد عقدت فرنسا عدة اتفاقيات كما أنّ الملك "شارل العاشر" كان يرغب في خلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية والتمركز في ميناء الجزائر، كما كان يرغب امتصاص غضب الشعب خاصة بعد خلق حرية الصحافة وشغل الشعب

---

[1] عبد الواحد الناصر، **التدخل العسكري الأجنبي في المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**، تق: عبد الهادي التازي، مطبعة الليث، المغرب، 1999، ص 102.

[2] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، المرجع السابق، ص 224.

[3] محمد رفعت بك، المرجع السابق، ص 299.

[4] الغالي غربي، وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، المرجع السابق، ص 12.

بحرب خارجية وكسب رضاه بنوع من النصر الزائف، وقد اعترف الملك بهذا صراحة كما أنّ فرنسا أرادت تحطيم القيود التي فرضـــها مؤتمر فيينا 1815م والذي قرر ألّا تقوم فرنســـا بإجراء تغييرات إقليمية دون موافقة الدول الكبرى[1].

1.3 أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر

1.1.3 أزمة الديون الفرنسية

اقرضـــت حكومة الجزائر في ســـنة 1796م فرنســـا مليون من الفرنكات بدون فوائد أثناء الثورة على أن تســـتعمل فرنســـا هذا المبلغ في شـــراء الحبوب من الجزائر، وفي ســـنة 1794م سـمحت الجزائر للحكومة الفرنسـية أن تمول في موانئ الجزائر بعد ما كانت الأسـواق الأوروبية مغلقة في وجه التجارة الفرنسـية، وكانت المعاملات تسـير بطريقة مباشـرة، لكنها تغيرت طريقة الدفع أثناء حكومة المؤتمر فلجأت إلى التاجرين "بكري وبوشـناق" اللذين تواطأ، حيث اسـتطاعا إقناع المسـؤولين الفرنسـيين باسـتيراد القمح الجزائري من شـركتهما بعدما كانت تعاني من أزمة حادة ومجاعة خانقة، بســـبب الضـــغط الداخلي وســـيطرة الطبقات الإقطاعية إصـــابة رؤوس الأموال.

2.1.3 حادثة المروحة

بمناســـبة عيد الفطر من عام 1828م جاء القنصـــل "دو فال" عشـــية يوم العيد ليؤدي زيارته كما جرت العادة، فأخبره الداي عن رسـائله التي بعث بها إلى الملك الفرنسـي في شـأن أداء الدّين يعنى في أزمة الدولة الفرنسية[2].

2.3 سير الحملة الفرنسية على الجزائر

قبل انبعاث الحملة الفرنســـية من مركز بميناء طولون قدم الرئيس "دي بوليبنياك" مشـــروعا إلى مجلس الوزراء عرض فيه الخطة التي ينبغي اتخاذها حول تقرير مصـــير الجزائر، ويتخلص المشروع في أربع نقاط وترك للمجلس اختيار إحدى هذه النقاط:

1. بقاء الداي في حكم الجزائر على أن تشـرف عليه فرنسـا من الناحية العسـكرية فتحدد عدد الجيش والأسطول الذي يستطيع الداي الاحتفاظ به.

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص14

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 33.

2. إعادة الجزائر إلى الدولة العثمانية للإنشـــاء حكومة منظمة فيها تضـــمن احترام الجزائريين للملاحة في البحر المتوسط.
3. أن تتقاسم فرنسا الجزائر مع الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا.
4. أن تحتل فرنسا الجزائر بصورة دائمة وأن تستغلها اقتصاديا[1].

وعلى إثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء الفرنسـي يوم 23 يناير 1830م،بعد دراسـة اسـتمرت4 ساعات للقيام بحملة ضد الجزائر، وأقر الملك "شارل العاشر" مشروع الحملة يوم 08 فيفري واصدر مرسـوما ملكيا لتعين الكونت "دي بورمون" قائدا عاما للحملة والأمير "دوبيري" قائد الأسـطول، وفي يوم 12 مارس 1830 اختارت الحكومة الفرنســية الســفراء الأجانب المعتمدين في باريس بمذكرة رسـمية عومها على توجيه[2]، حملة عسـكرية ضـد الجزائر وذلك لحل الأزمة المتفاقمة التي وصـلت ذروتها بالحصـــار المفروض على الجزائر منذ يوم 16 جوان1827م وكان العرش الفرنســـي في حاجة لانتصار عسكري يحمل هدف الانتقام للمسيحية وانطلقت الحملة في يوم 14 جوان، تم انزال قواتها بميناء سيدي فرج.

وقد اختارت الحملة النزول في هذه المنطقة بعد أن أكّدت دراسـاتهم وخرائط جواسـيسـهم أنّ تلك المنطقة هي نقطة الضـــعف في الدفاع الجزائري، وعليه تم الاحتلال رغم المقاومة إلّا أنّه لم يصمدوا طويلاً نظرا لعدة عوامل فوقع الاحتلال[3].

3.3 بداية الاجتياح الفرنسي وإعلان الحماية على المغرب

1.3.3 بداية الاجتياح

شـــهد عام 1907 فريدا من التدخل الفرنســـي في المغرب وذلك إثر مقتل الطبيب الفرنســـي (موشان)[4] ، الذي كان جاسوسا فرنسيا في مراكش، فاتخذت فرنسا من هذه المحادثة ذريعة للتدخل العســـكري في وحدة واحتلالها وبقاء القوات الفرنســـية فيها مؤقتا، ولم تنفذ ذرائع ومبررات فرنســـا للتدخل في المغرب فقد كانت اســـتراتيجية الاحتلال قائمة على التوغل المنظم الاســـتكمال تطويق المغرب. ومن ثم كان احتلال الدار البيضـــاء في 1907 وقبلها وحدة بمثابة القاعدة التي انطلقت

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2009م، ص 7.
[2] المرجع نفسه، ص8.
[3] بسام العسيلي، **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830–1838)**، دار النفائس الجزائر، ص 246 .
[4] الحبيب ثامر، **هذه تونس**، طبعة الرسالة، مصر، ص 29.

القاعدة الى انطلقت منها القوات الفرنسية للتوسع، فاختلفوا فاس في 20 ماي 1911[1] منتظرنا بعض الاضطرابات التي حدثت بالمغرب 1919 من السياسة المتخاذلة للسلطان عبد الحفيظ على المستويين المحلي والخارجي وكذا الوضع الاقتصادي المتدهور حيث استنجد السلطان بفرنسا لإخماد الثوار[2] وبذلك دخلت فرنسا بصفة شرعية أمام الدول الأخرى لفك الحصار على المدينة[3].

أدى احتلال ناس من طرف فرنسا إلى تصعيد خطر في الخلافات الفرنسية الالمانية فألمانيا لم تعارض الاحتلال الفرنسي لمدينة وجدة والدار البيضاء في 1907 لحاجتها لرأس المال الاجتياز أزمتها المالية لكن بعد احتلالها لمدينة فاس. أرسلت ألمانيا طرداً حربياً إلى ميناء أغادير تلميحاً لفرنسا عن استعدادها إلى المواجهة العسكرية، من أجل حماية رعاياها ومصلحها التجارية بالمغرب[4].

وعلى إثر هذا التحدي جدت مفاوضات بين ألمانيا وفرنسا وإبرام اتفاق يوم 04نوفمبر 1911 بينهما حطت فرنسا بمقتضاه على حرية كاملة للعمل بالمغرب في مقابل تسليم الكونغو الفرنسية الاستوائية لألمانيا[5]بذلك تمكنت فرنسا من إنهاء جميع خلافاتها الاستعمارية مع القوى الأوروبية المنافسة لها في المغرب ولم يبقى أمامها سوى إعلان الحماية[6].

2.3.3 فرض الحماية

استطاعت فرنسا تخطي كل العقبات التي تعترض إعلان حمايتها وتنفيذ مخططتها للاستحواذ على المغرب حيث تمكنت من ترتيب العديد من الاتفاقيات للانفراد بالمغرب، وكذا تمكنت من التخلص من التدخل الألماني في المسألة. المغربية[7].

إن حمل ما قامت به فرنسا من ترتيبات اتعكس على الوضع الداخلي للمغرب فيعد عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 ونتائجه التي كانت لصالح إسبانيا وفرنسا، حيث أعلى الشعب خلعه للسلطان عبد العزيز والبيعة لأخيه عبد الحفيظ 1908 وأمام هذه الظروف التي يمر بها

---

[1] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 244.

[2] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق ص 22.

[3] أحمد مالكي، المرجع السابق، ص 93.

[4] المرجع نفسه، ص 94.

[5] فلاديمير لو تسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ط 2 ، دار الفارابي، لبنان، 1985 ص 44.

[6] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 44.

[7] المرجع نفسه، ص 44.

المغرب فتح المجال أمام فرنسا اعلان الحماية على المغرب في مما أدى إلى إجبار السلطان عبد الحفيظ على قبول إعلان الحماية الفرنسية على المغرب في 30 مارس 1912[1] في 26 مارس 1912 استقبل السلطان عبد الحفيظ وفداً من فرنسا بقيادة الوزير الذي يسلم له الوثيقة التي تتضمن نص الحماية في الوقت الذي كان فيه 500 جندي فرنسي يحتلون مدينة فاس ويتحكمون في كل شيء ولذلك إخطار السلطان عبد الحفيظ إلى إمضاء محاصرة الحماية، وصبغت شروط الحماية في تشبع مواد ، تضمنت حق فرنسا في احتلال أي جزء من المغرب نراه ضروريا للمحافظة على النظام والاستقرار والنشاط التجاري ووضع نظام جديد للإصلاحات الإدارية والقضائية الاقتصادية والمالية التي تريد فرنسا إدخالها للمغرب[2].

وبعد إمضاء المعاهدة الفرنسية الألمانية وحصول التوافق مع بريطانيا على مصالحها في المغرب التفتت إلى إسبانيا التي غيرت عن رفضها لاتفاقية الحماية وأثر مفاوضات عسيرة خلال عام 1912 استطاعت فرنسا أن تفرض وجهة نظرها بخصوص تقسيم النفوذ في المغرب مستغلة ضعف إسبانيا ووساطة بريطانيا التي كانت لصالح فرنسا. وهكذا اتفق الطرفان على الحميد للعام الفكرة تقسيم المغرب ، حيث يحتفظ السلطان بحق السيادة على المنطقة الشمالية ويمارسها بواسطة خليفة يقيم في تطوان وضبطت المسائل الأخرى في اتفاقية جديدة وقع عليها يوم 27 نوفمبر 1912 التي تقسم النفوذ الإحساني إلى قسمين الأول يشمل مدينتي سبتة ومليلية ومنطقة سيدي إفني في الجنوب وفي هذا القسم تمارس إسبانيا حقوقها دون قيد(احتلال) وتؤكد الاتفاقية على جعل منطقة طنجة دولية حرة ومحايدة تشترك في إدارتها الدول الأوروبية التي لها نفوذ بالمدينة عن طريق مجلس يظم قناصلها، أمّا بقية التراب المغربي فهو يخضع للحماية الفرنسية وهو يشمل القسم الأكبر من البلاد.

[1] محمد ابن عبد الكريم الخطايبي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار تق: محمد علي داهش، دار الشؤون العامة، العراق، 2002، ص 31.

[2] جعفر عباس حميدي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الفكر للطباعة والتوريع، الأردن 2002، ص 230.

الفصل الثاني

السياسة الاستعمارية في الجزائر

- ❖ المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية
- ❖ المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية
- ❖ المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية

1. المبحث الأول : الإجراءات السياسية والعسكرية في الجزائر

يُعدّ الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوروبي الحديث، حيث كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تهدف إلى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة والاستيلاء على خيراتها وثرواتها، وبالتالي إيجاد منطقة نفوذ فرنسية وإخضاع السكان بالقوة لها، ولذلك عمد السياسيون إلى انتهاج سياسة الإدماج في الجزائر وإصدار قوانين تجعل من الجزائريين رعايا أوروبيين وهذا من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا.

1.1 الإجراءات السياسية

1.1.1 إلحاق الجزائر بفرنسا

إنّ بعض الكتاب الفرنسيين حاولوا طمس أبسط الحقائق التاريخية لتبرير الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث يدّعون أنّه قبل عام 1830م لم يكن في الجزائر مجتمع منظم في شكل أمة أو دولة وإنّما هناك تجمعات قبلية في كل منطقة، وتميزت فترة الاحتلال الأولى لعدم الرؤية الفرنسية بخصوص إلحاق الأهالي بالفرنسيين لأنّ اهتمامهم كان منصبا على الإقليم أكثر من الأهالي وهذا ما خالف مبادئ القانون الدولي التي توجب إلحاق أهالي الأقاليم المضمونة بجنسية الدولة الضامنة، واكتشف هذا من خلال بعض النصوص التشريعية واتفاقية5 جويلية 1830م الخاصة باستسلام مدينة الجزائر وحدها دون تغير في الوضع القانوني الجزائري[1]، المرسوم الملكي يوم 22 –07– 1834م القاضي بتعين حاكم عاما للقيادة العامة والإدارة العليا للممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا ويأتمر بأوامره الضباط الموظفين المدنيين والعسكريين، ولكن قبل ذلك أنشئت لجنة وهى بدورها رفعت تقرير مفصلا عن حالة الجزائر وأوضاعها جراء الاحتلال الفرنسي[2].

ومن خلال هذا التقرير حاولت فرنسا فرض سيطرتها وقبضتها على البلاد وحتى تضفي طابع الشرعية على مخططاتها[3]؛ وكان الالحاق من خلال التوصيات التي أفرزتها اللجنة الإفريقية حيث أقرت المرسوم ، وعندما عُيّن "كلوزيل" حاكماً بين 1835 – 1836م نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الجد والرسمي وصمم على تحويل سهل متيجة إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين

---

[1] الطيب ذروني، **الوسيط في الجنسية الجزائرية الكاهنة الجزائر**، 2002، ص 250.

[2] بوفر ساية بوعدة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 – 1930، وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة الجزائر، 2010، ص 92.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 93.

إسبانيا، إيطاليا مالطا وغيرهم وسيطروا على الأراضي والمباني والقرى والغابات الساحلية وقد شجع "كلوزيل" هذه العملية وتحمس لها ومع ذلك لم تصادف نجاحا ولغاية 1839م لم يزداد عدد المستوطنين المهاجرين على 25 ألف شخص وأما سياسية بيجو كانت بالبندقية والمحراث معا فأخذ يحوّل الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين[1]وفي شهر أفريل 1845م صدر قانون يؤكد الحاق الجزائر بفرنسا.

إنّ مسألة الحاق الجزائر بفرنسا بادر إليها العسكريون مدعمين بالسلطة المركزية في باريس، لم تجد[2] استحسان من طرف المستوطنين الذين كانوا يطمحون منذ البداية إلى عزل الجزائر عن فرنسا والبحث عن استقلالها[3]؛ وإنّ جهود المستوطنين من أجل الحفاظ على الجزائر الخاصة بهم كان المعمرين سببا في السيطرة على الأنظمة السياسة وأجهزة التنظيم التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تكون في خدمتهم وإبقاء الشعب الجزائري في حالة عبودية دائمة واستغلال لذا كان صدور قرار قانون 15-04-1845م الذي ينص على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث مقاطع:

- **<u>المناطق العسكرية</u>:** وهي المناطق التي لم يستوطنها المعمرون والتي مازالت تحت نفوذ العسكري، أي منطقة ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماماً وتشمل الهضاب العليا والصحراء فيخضع الأهالي للحكم العسكري وقسمت هذه المنطقة إلى 06 وحدات إدارية يرأسها ضابط فرنسي يساعده زعماء الأصلي.
- **<u>المناطق المدنية</u>:** وهي المناطق التي يستوطنها السود من المستوطنين وتخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يسكنها الأوروبيين.
- **<u>المناطق المزدوجة</u>:** هي المناطق التي يقل فيها العناصر الأوروبية؛ يمارس فيها الحكم العسكري على الأهالي والنظام المدني على المستوطنين.

ورغم القوانين التي تعلقت بالدمج ، والإلحاق لم تنسى مصالح الفريسين المعمرين بل حافظت عليها بدرجة كبيرة ففي 4 نوفمبر 1848م نصت المادة 109 من دستور الجمهورية الثانية وبعد سقوط ملك " لويس فليب" بأنّ الجزائر أرض فرنسية وأن تتكون خاضعة للقوانين تخدم مصالحهم.

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع سابق، ص124.

[2] بوضرساية بوعزة، المرجع سابق، ص 125 .

[3] يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص 126.

ومن ناحية أخرى قامت الحكومة الفرنسية ما بين 1848 – 1852م بإعطاء المستوطنين في الجزائر حقوق تمثلية في المجالس التشريعية إضافة إلى إعطائهم حق انتخاب ثلثي المجالس البلدية وهذا على حساب ممثلي الأغلبية من الجزائريين بدعوى عدم أهليتهم[1]؛ كل هذه القوانين التي صدرت في حق الجزائريين كانت كممهدات لسياسة الإدماج الكلى الذي طبق خلال سنة 1870م؛ إذ أنّ جميع أجزائه كانت تهدف إلى تطبيق التنظيمات الفرنسية على الجزائريين[2] ووضع الجزائريين في أيدي المعمرين الذين عملوا خلال ربع قرن على فرنسة الشعب الجزائري.

2.1.1 التشريعات القانونية

منذ البداية تردد الفرنسيون بين إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة وإتباع سياسة الاحتلال المحدودة والإدارة الغير مباشرة إلا أنهم اعتمدوا في النهاية على الأسلوب الأول وأخذوا يشجعون على هجرة الأوربيين إلى الجزائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجاتهم[3].

وقد ارتكز الاستعمار على سياسة الاستيطان التي تعد دعامة له في السيطرة على الشعب الجزائري ولإيجاد مجتمع دخيل على الشعب يكون حليفا لجنوده العسكريين؛ حتى إن فرنسا أدركت أن لا وجود لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين فرنسيين يدعمونه[4].

قامت فرنسا بممارسة الاستيطان بجلب التيروليين(•) إلى الجزائر لاستخدامهم في المشاريع الزراعية لضمان أمن وسلامة مزارعهم، وقد عمدت فرنسا للجوء إلى المجندين وباستغلال لسواعد العسكرية والسجناء تمكنت إدارة الاحتلال من بناء المستوطنات وله حققت فوائد وأرباح للاستعمار.

وأطلق اسم كلون الحكومة لأن الحكومة الفرنسية هي التي تكفلت بهم ونقلهم إلى الجزائر ووفرت لهم كل الحاجيات بما فيها الحريات التي تسمح لهم بممارسة أي عمل زراعي وضمان تموين أنفسهم بأنفسهم[5].

---

[1] رابح لونيس، بشير بلاح، وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 – 1989م)**، ج1، دار المعرفة الجزائر 2006، ص67.

[2] عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرّر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية [د م] 2009، ص 71.

[3] يحيي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع سابق، ص 18.

[4] الغالي غربي وآخرون، المرجع سابق، ص 189.

(•) الشعوب القادمة من شرق أسيا.

[5] بن داهة عدة، **الاستيطان والى صراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830–1962م)**، ج1، وزارة المجاهدين الجزائر، 2008، ص 73.

ثم وضـــع مجموعة من الكلون تحت إمرة رئيس تكون له الخبرة في شـــؤون الزراعة يعينه المتصـرف الإداري لمدة خمس سـنوات لاعتبار بعض الأفواج من المعمرين يجهلون عملية الزراعة وكيفيتها، وكان الرؤســـاء يختارون من العســـكريين الذين ســـبق لهم أن تولوا مهام زراعية في المستعمرات الفرنسية[1].

ويعد "كلوزيل" أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا للسياسة الاستعمارية والاستيطان الأوروبي لأنه عين أول حاكم عام بالجزائر من عام 1830م إلى عام 1831م[2] فقام بمحاولات إقناع التجار والفلاحين بالقدوم إلى الجزائر والاســتيلاء على الأراضــي وعندما فشــلت هذه المحاولات ، انتهج سياسة الاستيلاء على الاراضـي الخصـبة وتسليمها إلى المهاجرين الأوروبيين ، وبعد ذلك أصـدر قراراته في الشـهور الأولى من الاحتلال ولكن الاسـتيطان الحر لم ينجح بسـبب حالة الحرب القائمة في معظم أنحاء البلاد وجهل المستوطنين بطبيعة البلاد وأهلها.

ولهذا عملت السلطات الفرنسية على تبني الاستعمار الرسمي والتوسع فيه ودعمه بالإمكانيات اللازمة ، فأخذت تهجر الأوروبيين على حساب نفقاتها وتقديم الأراضـي المسـاعدات المادية والفنية حتى يتمكنوا من القيـام بـالأعمـال الفلاحيـة ويتـأقلموا مع طبيعـة البلاد ويســـتقروا في أملاكهم التي منحت لهم[3]وما بين أعوام 1842-1845م انشـأت 35 قرية اسـتيطانية وارتفع عدد المهاجرين حتى وصــل إلى 46180 شــخصــا وابتكرت عام 1844م أســاليب جديدة لنزع ملكيات والأهالي واســـتولى بمقتضـــاها على 132 ألف هكتار أنشـــأت عليها 27 قرية اســـتيطانية بمدينة متيجة والساحل[4].

3.1.1 نظام البلديات

اعتمدت فرنسا في نظامها على نظام البلديات بعد تمكنها من احتلال معظم المناطق والتمكن من فرض سـيطرتها وجلب أكبر عدد من المسـتوطنين الداعمين لسـياسـتها الاسـتعمارية، وبالتالي اعتمدت على نظام البلديات حتى يتسنى لها تطبيق أنظمة حكمها.

---

[1] المرجع نفسه، ص 73.

[2] عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ص 220.

[3] الغالي غربي، وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، المرجع سابق، ص 190.

[4] يحي بوعزيز، **العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500 – 1830م) (المراسلات الإسبانية الجزائرية)**، المرجع السابق، ص 10.

ومن هنا نجد الجزائر قسمت إلى ثلاث مقاطعات :

1. **تعريف البلديات:** هي عبارة عن إدارة ضخمة تتناسب وقيمة المدينة من حيث الاتساع والغنى وهي كالإدارات السابقة فرنسية عنصرية استعمارية لا يرى فيها موظفا مسلما إلّا نادرا[1].
2. **أنواع البلديات**

أ- **البلديات التامة:** وهي بلديات تشمل كل المدن في الجهة الشمالية وبعض القرى تكون أغلبية مجالسها مؤلفة من 3 إلى 5 أعضاء فشيخ القبلية (المدينة). دائما فرنسا استعماريا وقد ألف شيوخ المدن جمعية استعمارية تقوم على إدارة الدولة والحكومة[2].

وقد تطورت بموجب مرسوم صدر عام 1848 التي جعلت من كل أقاليم المدينة بلدية وكانت في المناطق التي ضمت كثافة أوروبية معتبرة وطبقت عليها القوانين .

ب-**البلديات المختلطة:** أنشأت بموجب مرسوم 12-27-1866 ببعض الجهات إلى معظم سكانها من المسلمين الجزائريين وأقلية أوربية يحكمها إداري فرنسي بمساعدة لجنة بادية متكونة من الأوربيين وبعض الأعوان يخضع فيها الأوربيين إلى القوانين الفرنسية والجزائريين إلى القوانين العسكرية.

ج- **البلديات الحربية:** لم تحمل من العربية إلّا الاسم فهذه البلديات توجد في بلاد الجنوب العسكري ولا ينتخب السكان أحد فيها، فالفرنسيون هم رجال السلطة العسكرية والمسلمون هم فيها أعوان تلك السلطة من قياد وغيرهم، أمّا تعريف القائد في الاصطلاح الإداري الجزائري هو موظف صغير مسلم يختارونه غالباً من القدماء والمحاربين ليكون حارسا للنظام في القرى والمداشر والبادية يعين السلطة على استخلاص الضرائب[3].

4.1.1 سياسة التهميش

بعد طرد الجزائريين من أراضيهم وإحلال العناصر الأوروبية محل التشكيلات القبلية المهزومة في الأراضي التي تم إخلاؤها من سكانها، ممّا حوّل الجزائر بصورة كبيرة إلى فضاء توطني في حين حافظت بقية المستعمرات الفرنسية على طابعها الاستغلالي؛ وقد ساهم هذا الخيار

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 102.
[2] المرجع نفسه، ص 102.
[3] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 106.

الاستراتيجي في رسم ملامح الوضع الخصوصي المعقد الذي سيطبع الحياة السياسية بالجزائر المستعمرة ثم تحوّل السيادة السياسية إلى عجز الاستعمار عن اختراق النسيج للمجتمع الجزائري، فضلاً عن جهله بتقاليد وعادات ولغة البلاد المولى عليها؛ فقد استوجبت مواجهة دولة "الأمير عبد القادر" وممارسة أبشع أشكال العنف العسكري فلم تقف الإجراء العسكرية عند حدود الصدام الحربي بل تجاوزته إلى تجريد المتساكنين العسكرية عند من أملاكهم وملاحقة قادة المقاومة ورموز السلطة الأهلية المناهضين للحضور الاستعماري خلافا للتعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها[1].

2.1 الإجراءات العسكرية

بعد فترة الاحتلال (1820 –1847م) من بين الفترات الحاسمة في استعمار الجزائر فبعد سقوط جيش مدينة الجزائر بين أيدي الجنرالات؛ تجد الحكومة نفسها أمام خيارات خطيرة في تحديد مصير هذا الغزو، فقد كانت تعاني أول مواجهة لها المقاومة الشعبية التي لم يكن يثنيها شيء فالتضحية من أجل الدفاع عن أرضهم الجزائر، وسرعان ما غير الهيئة العسكرية الغازية موقفها أمام توسيع المقاومة ادعت ونصبت نفسها مخلصة الشعب الجزائري من غير السلطة التركية[2]، وفي يوم 16 أكتوبر 1830م قرر القائد "كلوزيل" إنشاء حكومة جديدة تحل محل الأولى ولكنها تكون متخصصة في مجالات محددة كالداخلية والمالية، إلّا أنّ هذا لم يحقق نتيجة لأنّ الحكومة في فرنسا كانت بدورها تعيش حالة فوضى ونتيجة لتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين في الجزائر وانفرادهم بالسلطة، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل المدنية والعسكرية[3].

وبعده قامت فرنسا بإصدار مجموعة من القوانين الجائرة تهدف كلها إلى التمييز العنصري والسيطرة على الشعب الجزائري.

---

[1] نور الدين الدقي، **المغرب العربي والاستعمار الفرنسي**، السرايين لنشر والتوزيع [د،م]، ص 7.

[2] جمال حرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830 – 1962م)**، تر: عبد السلام عزيزي، دار النهضة، الجزائر، 2009، ص 113.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية حتى عام 1962م**، المرجع السابق، ص 220.

ففي يوم 22 جويلية 1834م أصدرت المملكة الفرنسية مرسومًا ضمت بموجبه انضمام الجزائر إلى فرنسا وأصبحت تسيطر وتسير بواسطة الأوامر الملكية، وعيّنت عليها حاكما عسكريًا يسيرها بسلطة مطلقة ومكلف بالشؤون الحربية والأمن والعدالة[1] وكان بداية بإنشاء:

1.2.1 فرقة الزواف

هي فرقة مكونة من أهالي البلاد حتى تقدم لها مساعدات في الجزائر وعملياتها التوسيعية، فلقد قرر الجنرال "كلوزيل" في شهر سبتمبر 1830م تشكيلها بعد فشل "دبيرمون" في بسط نفوذه وكامل سيطرته على الجزائر وخاصة بوزريعة في 23 جويلية.

كوّن "كلوزيل" الفرقة والتي بدورها قدمت خدمة كبيرة للقوات العسكرية الفرنسية كما تم تشكيل فرقة القناصة الاهلية بمقتضى المرسوم الملكي الصادر يوم 28 أكتوبر 1836م ولكنها حلّت 08 فبراير 1838م لأسباب مجهولة، ورغم الخدمات الكبيرة التي قدمتها إلّا أنّ القرار لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما أعيد تشكيل الفرقة من جديد في 24 نوفمبر 1840م كما تم توسيع الفرقة حيث تقرر في 07 ديسمبر 1841م تشكيل فرقة في كلّ عماله من العاملات الثلاثة؛ وقد شاركت في حروب كثيرة خارج الجزائر وخاصة حرب القرم (1854-1856م)، إذ تم إرسال فرقة مشكلة من 2000 جندي كما شاركت في الحرب الإيطالية سنة 1860م، بتعيين مجموعة جنود هذه الفرقة في الحرس الإمبراطوري[2].

2.2.1 المكاتب العربية

تعد المكاتب همزة وصل بين الجنس الأوروبي والأهالي، وهي مكاتب مكلفة بشؤون الأهالي في بداية الأمر[3] والتي كان دورها هام جداً في بداية الأمر وقد سُلّمت إلى إحدى المكاتب التابعة لمكتب القائد العام للقوات الفرنسية كان يرأسها ضباط فرنسيون يقومون بجمع الضرائب والغرامات وإدارة السكان وتنظيم الأهالي معتمدين في ذلك على مساعدة بعض الأهالي، ومنحت لهم الألقاب كالأغا، والقائد والباشا أغا، والخليفة، يعملون كجواسيس ويتمتعون بامتيازات متعددة منها الإعفاء من الضرائب.

---

[1] رابح لونيس، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق ص 68.

[2] الغالي غربي، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، المرجع السابق، ص 210.

[3] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: الطيب المهدي وآخرون، الدار التونسية الشركة الوطنية، الجزائر، 1976، ص 41.

3.2.1 حصولهم على أجرة شهرية ثابتة

وقد عانى الشـــعب الجزائري من هذه التعســـفات الإدارية وأعوانهم العرب، من خلال ظلمهم وكثرة ضـــرائبهم المفروضـــة[1]، وقامت الإدارة بعد ذلك بتدعيم هذا المكتب بواحد خاص بالشـــؤون العربية، من أجل متابعة العلاقات مع القبائل والعشائر المختلفة الموجودة في الجزائر، قام بإنشائها الجنيرال "افيزارد" في ســـنة 1833م، والذي تولى تســـير شـــؤونه بالنيابة بعد رحيل "كلوزيل" في 04 مارس، ويتشكل من رئيس يساعده شخصين وأول من تولى تسيير هذا المكتب "هولامور" الذي كان يتقن اللغة العربية، إلّا أنّه لم يبقى طويلاً إذ سرعان ما عوض بضابط آخر.

تحمل هذا المكتب مســؤولية شــؤون الأهالي تحت هذه التســمية إلى غاية 1837م، إذ أنّه خلال هذه الســـنة قام الحاكم العام بإنشـــاء إدارة مركزية للشـــؤون العربية، والتي قام الحاكم العام "فـالي" (1837 – 1871م) بربطهـا بقيـادة الأركـان العـامـة للجيش، وأعطى للغزو العســـكري على إدارة شـــؤون الجزائريين، ولكن بيجو تولى حكم الجزائر فيما بين (1841 – 1847م) عاد بالاهتمام بإدارة الشـــؤون العربية، واتخذ منها إدارة لقهر الجزائريين[2] وتوجيه قيادتهم والســـبب الذي جعل الجنيرال بيجو يهتم كثيرا بهذا المجال هو الانتصـارات التي حققتها القوات الفرنسـية في أنحاء القطر الجزائري.

حيث توســعت الرقعة التي ســيطرت عليها من الأراضـــي لذلك صـــدر مرســوم01 أكتوبر 1844م يوســع هياكل المكاتب العربية وينص على إنشـاء وظيفة مدير الشـؤون العربية والشـؤون الجزائرية تحت أمر وســـلطة الضـــابط العام والحاكم الأعلى في كل منطقة وناحية إذ يقوم بمراقبة مختلف الاوضـــــاع ويرفع التقارير الى الحكومة في الجزائر وهي بدورها ترفعها إلى وزيرا الحربية في باريس[3].

---

[1] قانون الأهالي، **مجموعة محاضـرات الاسـتعمار الفرنسـي في الجزائر والمقاومة الوطنية (1830-1945م)**، ص 03.

[2] الغالي غربي، وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، المرجع السابق ص 211.

[3] المرجع نفسه، ص 212.

2. المبحث الثاني: الاجراءات الاقتصادية

1.2 مصادرة الأراضي

إنّ عزم فرنســـا لجعل الجزائر وطن آهلا بأبناء جلدتها وقلب بلا عربية أدى بها إلى اقتراف ثلاث جرائم هي :

- **الأولى:** تفويض الدولة الجزائرية وتفكيك الإطارات الاجتماعية والسياسية العربية؛ أدى بها إلى خلق مشكلة وطنية وإنسانية لم يكن في وسعها التخلص منها.
- **الثانية:** إصـــرارها بجعل الجزائريين أهالي أوروبيين وفتح مجال العنصـــرية الملزمة بقوانين استثنائية سنتها لفائدة أبناء جاليتها وعلى حساب الشعب الجزائري.
- **الثالثة:** منحت الأقليات الأوروبية حريات ناهضـة؛ بينما الجزائريين بقوا عزال السـلاح في ميدان الســـياســـة للدفاع عن حقوق رغم احتجاجاته العديدة الرامية إلى احترام الشرعية الاستعمارية[1].

ومن المعلوم أنّ اقتصـاد الجزائري كان يعتمد أساسا على ما تنتجه هذه التربة السخية الغنية بالخيرات وهذا منذ العصـــور الغابرة كما أنّ معظم الجزائريين كانوا فلاحين، لهذا لم تترد الإدارة الاستعمارية أن تخلق وضعا اقتصادياً جديدا في الجزائر فأولت أهمية كبرى للأراضي الزراعية التي تعتبر الركيزة الأساسية لملكيتها الاقتصادية[2].

وقد عملت على تحقيق ذلك؛ فجعلت سـياسـة الاقتصـاد تعتمد على سـلب ما بيد الأهالي من أراضـي بشـتى الوسـائل المشـروعة وغير المشـروعة السـليمة والعدوانية حتى تسـتولي على أكبر قدر ممكن من الأراضـــي لخلق عدد معتبر من مراكز الاســتيطان الأوروبي، والتي تعتبر من أكبر الضمانات لتواجدهم وكانت هي البداية.

1.1.2 مصادرة أملاك الحبوس

بعد شـــهرين من اتفاقية 4 جويلية 1830[3] فإنّ الإدارة الفرنســـية اســـتحوذت على بعض الممتلكات بموجب مرسوم 8 سبتمبر خاصـة ممتلكات الحبوس، وفي سـنة 1880م أصـدرت قرار

---

[1] فرحات عباس، **ليل الاســـتعمار**، تر: أبو بكر رحال، وزارة الثقافة المؤســـســـة الوطنية للفنون، 2009 مطبعة الجزائر1، ص 291.

[2] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830 – 1962م)**، تر: قندوز عباد فوزية، ص 12.

[3] المرجع نفسه، ص 13.

يتطلب من جميع النقابات والملاك والحائزين على الأملاك الدينية ايداع السندات بالإدارة العامة لمسح الأراضي خلال أجل محددة ونظرا لصعوبات هذا القرار فقد تم إلغائه بموجب قرار 26 جويلية 1834م، لذا اقتصرت على تأمين وحماية من ممتلكات الدولة وبمقتضى مرسوم قانون 1851 فإنّ جميع الممتلكات ومحالات الحبوس أصبحت تابعة للدولة، وقد سلك الاحتلال هذه السياسة على أراضي الهنود الحمر في قارة أمريكا[1].

2.1.2 مصادرة أملاك "البايلك"

عملت فرنسا منذ دخولها على الاستيلاء على الأراضي الخصبة التي تركها أصحابها؛ خاصة أملاك العثمانيين الأتراك، لأنّها كانت من أولى مخططات الاستعمارية فإنّها أصدرت قوانين مثل مرسوم قانون 8 سبتمبر 1830م ينص فيه على مصادرة أملاك الدولة فأصبحت تابعة لها وكانت ممتلكات قسنطينة حوالي 200 حيازة استعمارية بلغ مجموعها 20000 هكتار عرفت انخفاض في الإنتاج وتفكيك الريف الجزائري وهكذا ارتفعت الأسعار[2].

وبدأت الهجرة من عناصر المجرمين فقد بلغ عددهم ما بين عامي(1830 – 1850م) حوالي 63 ألف أوروبي استقروا في الأراضي الخصبة التي لم يقدم أصحابها الوثائق التي تثبيت ملكيتهم كان موقع حوش الداي عند وادي الحراش استولى عليها "كلوزيل" وجعلها تحت تصرف جميعة مغفلة كما وصفها أبو القاسم سعد الله، شارك الجنود في رأس مالها وسماها المزرعة (النموذجية الإفريقية)، وجعل عليها حراسة مشددة من الفرسان والمشاة لأن المقاومين الجزائريين بين كانوا كثيري الإغارة عليها[3].

وفي سنة 1845م تم مصادرة أملاك القبائل التي تعادي الفرنسين وتؤيد الأمير عبد القادر بموجبه استطاعت الحصول على حوالي نصف مليون هكتار في جهات عديدة، وكذا الأراضي المشاعة والعروشية بموجب عقد بيع وبأبخص الأثمان[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

[4] جامعة قسنطينة، **أعمال الملتقى، القضاء إبان الثورة التحريرية**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص.

أما الجزائريين أصبحوا خماسين في أراضيهم غرباء في بلادهم لا يتمتعون بأبسط الحقوق، وقد عمل النظام الفرنسي على تركيز الملكية الفردية بأيدي الكولون فظهر الحقد والكراهية[1].

2.2 الزراعة

وإلى جانب عملية سلب للأراضي الخصبة من أيدي الجزائريين، فكانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعي وبالتحديد إلى إنتاج المزروعات التجارية؛ وما يعرف بالمزروعات الصناعية التي لم تكن متطورة في الجزائر مثل التبغ والقطن لأنّها ستحقق للإدارة الفرنسية أرباحًا طائلة، إلّا أنّ السلطات الفرنسية عجزت عن توسيع هذا النوع من المزروعات في الفترة المدروسة قبل 1848م، حيث كانت تتطور ببطء شديد عكس ما كانت ترغب فيه الإدارة الاستعمارية، وهذا يعود إلى طبيعة الفلاح الجزائري الذي كان يعيش في ظل اقتصاد استهلاكي ذاتي لا يمكن له أن يدرك حسنات هذه المزروعات التي يمكن القيام بها إلّا في ظل اقتصاد تبادلي فإنّه فضل زراعة القمح والشعير التي تقدم له غذاء مباشر، وقد عرف الفلاح الجزائري في منتصف القرن الـ 19 زراعة البطاطا لأنّها تلبي حاجياته الاجتماعية؛ وبهدف تزويد فرنسا نفسها بما تحتاجه من المواد التي تدرها المواشي من لحوم وأصواف ... إلخ، وكانت تهتم بتربية الخيول لتزويد جيشها باعتبارها عنصر أساسيا في جيوش القرن 19[2].

1.2.2 الضرائب

لقد حافظت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائد أثناء العهد العثماني؛ وكان في معظمه يعود إلى أصل ديني ولكن هناك ما هو غير ديني مثل: "الحكور ولزمة" قبائل زواوة"، وعلى العموم فإن الضرائب تتمثل:

- **ضريبة العشور**: وتفرض على الأراضي الزراعية وتحدد على حساب "الجابدات أو الزويجات" ومساحة كل جابدة تقدر بحوالي 12 هكتار ويفرض عليها مقدار مالي 10 إلى 20 فرنك؛ وفي بعض المناطق تؤخذ عينا وهي خاضعة لعدة عوامل مثل

[1] الغالي غربي، وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، المرجع السابق ص 225.

[2] المرجع نفسه، ص 226.

نوعية الأرض المزروعة وكمية المحصـــول والكوارث التي تتعرض لها بعض المناطة مثل الجفاف الجراد، وتؤخذ هذه الضريبية بعد إتمام عملية الحصاد[1].

- **ضـــريبة الزكاة:** وهي ضـــريبة تفرض على قطعان الماشـــية[2]؛ وتقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي.
- **ضريبة الحكور:** وهي ضريبة تطبق فقط على أعراش قسنطينة وتتمثل في ثمن الكراء الذي يؤديه الفلاحون على الأرض العزلية أو العريشـــية وهذا النظام كان متبعا أثناء العهد العثماني وبعد ذلك اعترافا من الفلاحين بملكية الدولة لتلك الأراضـــي فأبقت عليها فرنسا[3].
- **قريبة لزمة قبائل الزواوة:** ويجمعها كلّ من بلغ سن رفع السلاح، كانت هذه الضرائب تدفع عينا إلى غاية 1845م، حيث أمرت الإدارة الاســـتعمارية يدفعها وهذا حســـب التقديرات المحددة من المكاتب العربية[4].

3.2 ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا

عملت السلطة الاستعمارية بغلق الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وخاصـة تونس والمغرب الأقصـى وكذا إفريقيا، وحصـرت التعامل مع الأسـواق الفرنسـية فقط وحتى هذا التعامل كان يواجه حملة من العراقيل منها وضع قيود جمركية وعلى العكس فإنّ السلع الفرنسية تدخل الموانئ الجزائرية بكلّ حرية[5].

3. المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية

1.3 بوادر سياسة التنصير

لقد اتبعت الإدارة الاسـتعمارية في الجزائر إسـتراتيجية خاصـة في عملية تمسـيح الجزائريين تمتاز بالتدرج فحاولت في البداية إبرار المعالم المسـيحية الموجودة في الجزائر، والتي تعود إلى فترة ما قبل الفتح الإســـلامي للمنطقة، وكذا بالتنقيب على الآثار المدفونة في الأراضـــي الجزائرية

[1] الغالي غربي، وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، المرجع السابق، ص 225.

[2] المرجع نفسه، ص 227.

[3] المرجع نفسه، ص 228.

[4] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص 226.

[5] الغالي غربي، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، المرجع السابق، ص 226.

والتي تعود العهد الروماني، حتى يتم إقناع الشعوب أنّ الأصل في الجزائر هو الديانة المسيحية وبالتالي الرجوع إلى هذا الأصل ونبذ الإسلام[1].

1.1.3 سياسة التنصير

1. **مفهوم النصرانية:** كما جاء في معجم اللغة العربية (نصره) جعله نصرانيا، (تناصر) القوم نصر بعضهم بعضا، ويقال تناصرن الأخبار صدق بعضها بعض، (تنصر) عالج النصر ودخل في النصرانية[2].
2. **الجمعيات التبشيرية:** كان الهدف الأول الاستعمار الفرنسي هو نشر المسيحية في الجزائر، فقد كانت الكنيسة تقوم بتنظيمات في أوروبا تصوّر ما يجري عن الأسرى في الجزائر وتشوه سمعة الإسلام من طرف الباباوات[3]ابتداء من أوت 1938م اتفق البابا "غريغوار" السادس عشر (1831 - 1846) والملك "فيليب" (1830-1846م) على تأسيس أسقفيات الجزائر، ممّا شكل مباشرة العمل التبشيري إضافة إلى دفع الأموال من طرف الشعب للكنسية لتمويل الحملات الصليبية.

ونذكر أهم الجمعيات البارزة في النشاط التبشيري:

- جمعية الجزويت (الآباء اليسوعيين).
- جمعية أخوات القديس جوزيف الباريسيون.
- الراهبات الثالوثيات.
- جمعية القديس فات سان دي يول (أوبنات الإنسان).
- جمعية راهبات الباستور الطبيب.
- جمعية الترابيسيت.
- جمعية إخوان القديس جوزيف دي مانس[4].

---

[1] الغالي غربي، وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، المرجع سابق، ص.

[2] إبراهيم مصطفى، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، مادة نصره، ص 295.

[3] خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)**، [د، ن]، حلب [د، ت]، ص 56.

[4] سعيد هزيان، **النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري (1827-1892)**، دار الشروق للنشروالتوزيع، ط1، الجزائر، 2009، ص 15.

2.3 ثالثا: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

لم يكن من السهل على فرنسا عند احتلال مدينة الجزائر في 1820م أن تفرض نفوذها في داخل البلاد، وخاصة في مقاطعتي وهران وقسنطينة ومنطقة الصحراء فاكتفت الحكومة الفرنسية في تلك الفترة مرغمة باحتلال النقاط الساحلية أو ما اصطلح على تسميته بالاحتلال الناقص أو المحدود، وحاولت العثور على شيوخ ورؤساء من الأهالي يعترفون لها بالسيادة على تلك الأقاليم الداخلية، لكنّها لم تفلح يا مسعاها هذا نتيجة لمعارضة الأهالي التوغل والنفوذ الفرنسي داخل الجزائر، ولقد استمرت هذه المقاومة ومن هنا لم تستطع السلطات العسكرية الفرنسية التفكير بتعليم الجزائري لأنّها انشغلت الأعمال العسكرية للقضاء على الشعب الجزائري[1].

فخلال الخمسين سنة الأولى التي أعقبت الاحتلال لم تعطي السلطات الفرنسية أهمية كبيرة لمسألة تعليم الجزائريين ولم تبلور سياسة تعليمية واضحة المعالم، وتعتبر السنوات العشرين الأولى من الاحتلال الفرنسي فترة العمل العسكري.

وخلال هذه المدة اشتهرت بالأعمال العسكرية الوحشية؛ بحيث لم تقم بوضع خطة لنشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين، كما لم تتركهم يمارسون تعليمهم العربي والإسلامي، وتتميز هذه المرحلة من الاحتلال الفرنسي للجزائر لعدم وجود سياسة تعليمية تربوية موجهة لنشر التعليم بين الجزائريين، ولكن في هذه الفترة كانت توجد آراء متناقضة حول إذا ما كان يجب تعليم الجزائري أو عدم تعليمهم[2].

لم يكتفي الفرنسيون بعد سيطرتهم على البلاد بوضع أيديهم على أملاك الدولة الجزائرية وهي الأملاك المعروفة "أملاك البايلك"[3]، وكانت السياسة التعليمية الفرنسية تهدف إلى القضاء على الثقافة الوطنية ونشر التعليم الفرنسي مكانها بين أوساط معينة من السكان لجعلها ميدان تجربتها الاستعمارية.

---

[1] يحي بوعزيز، **أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين الـ 19 والـ 20**، المجلة الثقافة، ع63، [د، م]، ماي1981، ص 21.

[2] أيفون تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة** ، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة [د، ط] الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2007 ، ص 126.

[3] ابراهيم مياسي، **مقالات ومقاربات في تاريخ الجزائر من (1830 – 1962م)**، [د،ط]، دار هومة [د، م]، 2007، ص 329.

وكان الغرض منها هو تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي وإلحاقه مباشرة بفرنسا[1]، كما قامت بمحاربة اللغة العربية الفصحى وتشجيع اللهجات المحلية وترسيم الفرنسية وتعميمها وشوهت التاريخ الإسلامي في الجزائر، كما قاموا باضطهاد العلماء وتشريدهم لذلك ألحقت السياسة التعليمية الفرنسية آثار مدمرة ببنية المجتمع الجزائري الثقافية وعرقلة تطوره التاريخي[2].

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج3 ، المرجع السابق، ص 351.

[2] المرجع نفسه، ص 352.

الفصل الثالث

السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى

- ❖ المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية.
- ❖ المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية.
- ❖ المبحث الثالث: مقارنة بين السياسة الاستعمارية الحربية في الجزائر والمغرب الأقصى.

1. المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية

تبنّت الإدارة الفرنسية سياسة بقعة الزيت التي كانت لها مرتكزات أساسية والتي تضمنت أساليب عديدة ومختلفة والتي كان أهمها تطبيق سياسة الإغراء من استمالت الزعماء المحليين إضافة إلى سياسة الجوسسة، وسياسة التجويع، وكذا محاولة التفريق بين القبائل وإصدار العديد من الظهائر التي تخص العديد من المجالات الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، القضائية.

1.1 الإجراءات السياسية

1.1.1 التنظيم الإداري

قام الجنرال "ليوتي" بإنشاء سياسة إدارية جديدة في المغرب الأقصى وقضى على الإدارة العتيقة المبنية على الفوضى؛ وسيطرت الإدارة الفرنسية بشكل واسع على الجهاز الإداري في المغرب ابتداء من قمته التي يمثلها السلطان حتى قاعدته المتمثلة في المدن والنواحي، كما جرد السلطان من صلاحيته الداخلية والخارجية إذ لم يبق له سوى إصدار المراسيم، وعملت إدارة الحماية على إلغاء الوزارات المغربية الأساسية كالخارجية والحرب والمالية، وأخضعت بقية الوزارات كالحبوس، الأوقاف، والعدل، لمراقبة فرنسية دقيقة[1].

إنّ المؤسسات والأجهزة القانونية والإدارية التي استحدثت في المغرب عام 1912م جعلت من المقيم العام وكبار موظفي الإدارة الفرنسية من المنتسبين والعسكريين هم الحكام الحقيقين في البلاد، حيث احتفظ المقيم العام الفرنسي يحق الاقتراح، ويعين المقيم العام من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية، ويمنع البرلمان من التدخل في عمله وله حرية العمل واسعة بإصدار قرارات إدارية، وكان يمثل السيادة الفرنسية في المغرب ولا يتلقى الأوامر سوى من مصدر واحد ألاّ وهو وزارة خارجية بلاده[2]

عهدت الإدارة الفرنسية إلى الإبقاء على القسم الأعظم من أجهزة المخزن القديمة ولكنّها أدخلت تعديلات عديدة مع تقدم العمل العسكري وتوطيد أقدم الفرنسيين، وبموجب اتفاقية الحماية ألغت الإدارة الفرنسية وزارة الخارجية لأنّ الاتفاقية نصت على أنّ المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان وممثلي الدول الأجنبية وأنّ فرنسا ترعى مصالح المغاربة في الخارج، وألغت وزارة

---

[1] تامر عزام محمد سليم العليمي، **الإدارة الفرنسية (1936 – 1956)**، [د، ط]، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 ، ص 23.

[2] محمود صالح الكروي، **تقاليد الحكم في المغرب**، مجلة لكلية الآداب، ع59، جامعة العراق، 2001، ص 335.

الشكايات وأصبحت مهمتها ضمن مهام رئيس الوزراء[1]، وفي عام 1913م قامت الإدارة الفرنسية بإلغاء منصب وزير الحرب الذي كان مكلف بإدارة الجيش وأصبح المقيم العام هو القائد الأعلى للجيش المغربي[2].

اشتملت الإدارة الفرنسية على هيئات عليا ومصالح مركزية وادارة إقليمية وإدارة بلدية، حيث تكونت الهيئات العليا من المقيم العام الذي تمتع بسلطة واسعة ومساعده الكاتب العام للحماية؛ وانقسمت المصالح المركزية إلى نوعين هما:

- **المصالح السياسية**: تكونت من أربع مديريات جمعت في يد مسؤوليها الفرنسيين مفاتيح القرار والتفكير والتخطيط في المغرب وهي:
  - مديرية الداخلية والشؤون السياسية.
  - مديرية المالية.
  - مديرية الأشغال العمومية.
  - مديرية الزراعة المالية.
- **المصالح الإدارية**: وعددها ثمانية:
  - إدارة الفلاحة والتجارة والغابات.
  - الإدارة المالية.
  - إدارة الاشغال العمومية
  - إدارة العمل والشؤون الاجتماعية.
  - إدارة الإنتاج الصناعي والمعادن
  - إدارة البريد والبرق والتليفون.
  - إدارة التعليم العمومي.
  - إدارة الصحة العمومية والعائلية.

وبذلك جمعت الإقامة العامة كل السلطات ذات الصبغة السياسية وذات الصبغة الاقتصادية والمالية وذات الطابع الاجتماعي، وبالطبع لا توجد قوانين للحريات العامة أو حقوق الإنسان ممّا جعل المغاربة معرضين لأيّ تجاوز من السلطة أو عدوان من رجالها في الإدارات الفرنسية إدارية أو سلطوية، وقد كانت كل هذه الوزارات المستحدثة وزارات مستقلة عن سلطة الباي أو السلطة

[1] المرجع نفسه ، ص 335.

[2] محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب – إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث إلى القرن العشرين**، ط2، إفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص 282.

المحلية وإلى جانب المصالح السياسية والإدارية تكونت مصالح أخرى عرفت بالإدارة الشريفة بمصالح عمومية، فقد كانت تخضع لمراقبة موظف فرنسي يحمل اسم مستشار الحكومة الشريفة في المغرب وكان بيده حق اقتراح الإصلاحات[1]، وتكونت هذه المصالح من الإدارة البلدية والإدارة الإقليمية والهيئات الإشهارية[2].

2.1.1 التنظيم القضائي

منذ أن دخل الإسلام المغرب وانتشر في ربوعه، والمغاربة يخضعون في اقتضاء حقوقهم والفصل في منازعاتهم لأحكام الشريعة الإسلامية في إطار محكمة القاضي الشرعي، التي تعتبر امتداد للنظام القضائي الإسلامي منذ نشأة الدولة الإسلامية[3]، أولت الإدارة الفرنسية اهتماما كبيرا بالقضاء حيث طالب الجنرال "ليوتي" بإنشاء جهاز متكامل من المحاكم الفرنسية، حيث استطاعت الإقامة العامة التدخل في شؤون القضاء في المغرب استناداً إلى المادة الأولى من معاهدة الحماية التي أطلقت يد فرنسا في إدخال الإصلاحات التي تراها ضرورية في مختلف نواحي الجهاز الحكومي المغربي[4].

وعلى الرغم من أنّ هذه المادة فرضت على فرنسا أن تحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام هيبة السلطان التقليدية وممارسة الشعائر الدينية، إلّا أنّ الإدارة الفرنسية خرقت المعاهدة والأعراف الدولية، ولم يكن الغرض من ذلك اقامة نظام قضائي تسليم ولكن لتجعل من السلطة القضائية التي تتشكل دعامة أساسية وأداة لتحقيق مصالح فرنسا ورعاياها والتوطين حكمها على الشعب المغربي[5]؛ ولم تنتهي سنة 1912م حتى قامت إدارة الحماية بإنشاء إدارة العدل والتي كانت تعمل من أجل تطوير النظام القضائي المغربي أو الإسلامي، وكان هذا عمل دقيقا وخاصة بالنسبة لطابعه الديني[6]، شوهت إنّ الإدارة الفرنسية ومنذ بسط نفوذها الحماية شوهت النظام القضائي الذي كان سائر في أنحاء المغرب وأنشأت بدله نظاما يرتكز على كثرة المحاكم وتنوعها وهذا من أجل تحقيق

---

[1] عبد الله العروي، **مجمل تاريخ الغزو الايبيري إلى تحرير**، ج3، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1999، ص 172.

[2] تامر عزام محمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 31.

[3] تامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق ص 22.

[4] تامر عزام حمد سليم الدليمي ، المرجع السابق ص ص 33-34.

[5] أمحمد مكي الناصري، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية**، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1992، ص 66.

[6] المرجع نفسه، ص 66.

سياستها التي تهدف إلى تجريد البلاد من الوحدة وخلق الانقسام بين الشعب المغربي[1]،وقد قامت الإدارة العامة بالحفاظ على القضاء الشرعي مع سلبه بعض اختصاصاته، وحدد المجال الذي يكمل فيه، وتم إخضاعه للمراقبة وثم إخراج القضاة من ميزانية الدولة من خلال إخراجهم من حيز الموظفين، كما أصبح القضاة يسمون بقيادة القبائل يعينهم باشا المدن، وأصبح هناك العديد من دور القضاء مثل قضاء شرعي مغربي وقضاء مغربي، وقضاء فرنسي، بربري عرقي[2].

أصدرت الإدارة الفرنسية عدة ظهائر للتنظيم القضائي كان الأول منها بتاريخ جوان 1913م وأعدت الحماية المرسومات لتنظيم المعالم، حيث تميز التنظيم القضائي في مناطق الاستعمار الفرنسي بوجود خمس محاكم أساسية.

- **المحاكم الشرعية:**

عمل المستعمر بمقتضى ظهير 7جويلية 1914م على تقليص صلاحيات محكمة القاضي الشرعي وإحداث تغيرات عليها بعدما كانت صاحبة الاختصاص الولائي العام، فانحصر دورها في النظر في قضايا الأحوال الشخصية والميراث والعقار غير المحفظ، وأصبحت تتواجد في المدن والقرى، وكانت محاكم المدن محاكم استئناف بالنسبة لأحكام محاكم البادية، كما تستأنف أحكام محاكم المدن الشرعية أمام وزير المحاكم العدل ولا يصدر هذا الأخير حكمه إلّا بعد إذن المجلس الأعلى.

- **المحاكم العبرية:**

بصدور ظهير 12 ماي 1918م المنظم للقضاء والتوثيق العبري في جميع المسائل تم تنظيم المحاكم العبرية قضايا على درجتين على مستوى المحاكم العبرية الابتدائية، حيث توجد بكل دائرة من الدوائر الإدارية للمملكة؛ وتختص بالنظر بالأحوال الشخصية والارث لليهود المغاربة أمّا الدرجة الثانية على مستوى المحاكم العليا والتي يوجد مقرها بالرباط تستأنف أمامها للأحكام التي تصدر عن المحاكم العبرية الابتدائية.

- **الحاكم العرفية:**

أحدث المستعمر الفرنسي هذه المحاكم بمقتضى ظهير 11 سبتمبر 1914م الذي نصّ على أنّ القبائل المسماة بقبائل العرف البربري تبقى خاضعة لقوانينها وأعرافها الخاصة تحت رقابة السلطات؛ وتختص هذه المحاكم في النظر في الأعراف المحلية وفي جميع الدعاوى التجارية

[1] تامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 34.

[2] المرجع نفسه، ص 34.

والمدنية وكذا في مسائل الأحوال الشخصية والمواريث والعقارات، والهدف الخفي هو زرع الشقاق بين أبناء الوطن الواحد[1].

- **المحاكم العصرية:**

حلت هذه المحاكم محل المحاكم القنصلية بعد أن تنازلت أغلب الدول الأجنبية عن الامتيازات القضائية التي كانت تستفيد منه قبائل الحماية، وتعرف بالمحاكم الفرنسية وقد أحدثها المستعمر الفرنسي منذ 1913م لحماية مصالحه وسن قوانينه الخاصة بالرعايا الفرنسيين وتتكون من ثلاث درجات، محاكم صلح، محاكم ابتدائية، ومحكمة استئناف.

المحاكم المخزنية

كانت هذه المحاكم عبارة عن مجالس يعقدها الباشاوات والقياد وحلفائهم في مقر السلطات المخزنية للبث في النزاعات وزجر الجرائم، بأمر وتحت رقابة المندوب المغربي الفرنسي ولم تكن تعتمد سوى على اجتهادات الشخصية والسلطة التقديرية لرجال السلطة المشكلين لها بمقتضى ظهير 28 نوفمبر 1944م؛ تم تنظيمها وتوسيع اختصاصاتها بإحداث محاكم الحكام المفوضين الذين عهد إليهم النظر في القضايا المدنية وإحداث المحاكم المخزنية الإقليمية، فصارت تتألف من ثلاث درجات، محاكم مخزنية، ابتدائية محاكم مخزنية إقليمية، إضافة إلى المحكمة العليا الشريفة.

يتضح ممّا تقدم أنّ الإدارة الفرنسية أخضعت القضاء المغربي الرقابة إدارية شديدة وقضت على استغلاله أمّا القضاء الفرنسي تمتع باستقلال تام وحصانة كاملة وأعطته الإدارة صلاحيات واسعة[2].

2.1 الإجراءات العسكرية

كان العامل العسكري من أهمّ العوامل التي وظفته فرنسا لبسط نفوذها في المغرب؛ وكذا الاستفادة من الجيش المغربي من خلال مشاركته في الحروب، حيث أكّدت أنّ القوات المغربية إن تم قيادتها على نحو مناسب فإنّها تشكل أهمية كبيرة لفرنسا، فأصبح الجيش المغربي على شكل قطعات ملحقة بالقوات الفرنسية وقد قسمت الإدارة الفرنسية هذه القطاعات إلى أربع مجامع رئيسية:

- الأولى كانت تضم الجنود النظامين المؤهلين للخدمة خارج البلاد لما يتميزون به من شجاعة ، وشاركوا في عمليات عسكرية داخل المغرب وخارجه وكان في صفوف تلك

[1] أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص 217.

[2] تامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 36.

القوات عدد من الضباط المغاربة الذين انحدروا من عائلات راقية اجتماعيا، وقد تخلوا فيما بعد عن وظائفهم العسكرية ليتولوا واجباتهم كباشاوات وقوات[1].

- أمّا بالنسبة للقسم الآخر من القوات المغربية فقد جندوا داخل البلد، وتتكوّن هذه القوات من الكوم(•) والمخزن والمحاربين المتطوعين وكان لهم دور سياسي مهم، حيث كانوا يمثلون وكلاء الدعاية الأفضل للقيمة الفرنسية، وذلك من خلال تهيئة مشاعر أبناء القبائل التي تحتلها القوات الفرنسية وكذا استخدامهم لعدد من الأفكار الجديدة إلى جانب واجبهم العسكري؛ وتزايدت أعدادهم حتى بلغوا 8000 شخص عام 1939[2].
- أما الفئة الأخرى هم المحاربين المتطوعين، فقد قام الضباط الفرنسيون بتعيينهم لصالحهم وعادة ما يختار الضابط ما بين 25 – 20– رجلاً من أسر شريفة ليخدموه كحراس شخصين ومراسلين، ولم يضغطوا للانضباط العسكري وكان لهم الحق في الاستقالة من الخدمة متى يشاؤون.
- وأخيرًا فئة الأنصار الذين جندوا للقيام بالعمليات وكان أغلبهم الخاصة وقادتهم القيادات المحلية، ويتم تسريحهم عند انجاز العمليات من القبائل التي تعيش في الجبال ويملكون خبرة بأساليب القتال المحلية، كان التجنيد في البداية شبة إجباري وكانت الإدارة الفرنسية تستغل الفقر والحاجة خاصة سنوات الجفاف أي أنّها تستغل الحالة الاجتماعية لدى الأفراد لتجنيدهم[3].

2. المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية

1.2 الزراعة

عرف المغرب الأقصى بأنّه بلد زراعي بالدرجة الأولى، وتُعدّ الفلاحة المورد الرئيسي الاستهلاكي والتجاري للمغاربة.

---

[1] تامر عزام حمد سليم الدليمي المرجع المسابق، ص 27.

(•) الكوم: لفظة أطلقها الجزائريون على الجنود المحاربين واستعملها الفرنسيون على عدد من الفرق العسكرية.

- **انظر:** عبد الحق المريني، **مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول إلى عصر جلالة الحسن الثاني**، دار المناضل للطباعة والنشر، المغرب، 1995 ، ص 190.

[2] ثامر عزام محمد سليم الدليمي، المرجع السابق ، ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص ص 28–29.

وتقدر مساحة الأراضي الزراعية بـ 15 م هـ[1]، لذا أولت سلطات الإدارة العامة اهتماما كبير لها، وذلك من خلال إصـــدار مجموعة من التشـــريعات التي تشـــكلت القاعدة القانونية لنصـــب الأراضي[2].

دخلت فرنســـا باعتبارها دولة حامية فقط في البداية، إلّا أنّ ذلك تغيير مع مرورا الزمن إذ بدأت فرنســـا في تطبيق ســـياســـتها لاســـتيطانية مثلما فعلت مع تونس والجزائر[3]، واختلفت الاستراتيجية المطبقة بالمغرب عن الإستراتيجية التي طبقت في كلٍّ من الجزائر وتونس وذلك بحكم العرف القبلي الخاص بالقبائل المغربية[4]، فقد كان الجنرال "ليوتي" حذرا منذ البداية في تعامله مع مســـألة الأرض في المغرب[5]، ويدرك أنّها مســـألة دقيقة على التنظيم الاجتماعي للمغرب وذلك بحكم أنّ العرف القبلي يقضـي بعدم بيع الأراضـي إلّا لأفراد القبيلة الواحدة، لأجل ذلك كانت فرنسا تريد تنفيذ ســـياســـتها بأكبر قدر ممكن من الهدوء، وبأقلّ التكاليف، دون مواجهة وإثارة القبائل، عن طريق وســـائل غير مباشـــرة إن أمكن ذلك[6]،إنّ العرف الذي يقوم عليه النظام في المغرب فيما يخص الأراضـي والتي لا تخرج من حيز العشيرة أو القبيلة، أعاق نوعا ما سياسة الاستعمار الفرنسي[7].

لذا أصدرت سلطات الإدارة الفرنسية في المغرب مجموعة من المراسيم والظهائر التي كانت تصـــب في مصـــلحة المســـتوطنين وأهمّها الظهير الذي أصـــدرته في 12 أوت 1913م الخاص بتســـجيل العقارات وضـــرورة التدقيق في الوثائق المدلى بها، والذي نزعت بموجبه ملكية الفلاحين المغاربة من الأراضي لصالح المستوطنين[8]، فأصبح لكل قطعة أرضية بمقتضاها سند عقاري يحمل

---

[1] الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب افريقيا الشرق**، المغرب، 2011، ص 27.

[2] البير عياش، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر: عبد القادر الشاوي نور الدين لسعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، أفريل 1995، ص 172.

[3] محمد القبلي، **تاريخ المغرب** تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، المغرب، 2011، ص 425.

[4] عبد المالك خلف التميمي، **الاســـتيطان الأجنبي بالمغرب الأقصـــى**، مجلة عالم المعرفة، ع71، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1983، ص 43.

[5] جلال زين العابدين، **الاستيطان**، المرجع السابق من 97.

[6] عبد الملك خلق التميمي، المرجع السابق، ص 43.

[7] المرجع نفسه، ص 43.

[8] سامر عزام حمد سليم الدليمي، **الإدارة الفرنسية في المغرب** ، [د. ط] ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 37 .

اسـما ورقما وتصـميما للملكية ممّا سـهل تسـلط الأجانب على الأرض لجهل الفلاح بالإجراءات القانونية الجديدة للتسـجيل[1] أو عدم قدرته على دفع مصـاريف التسـجيل أو افتعال دعوى ضـده ثم الاستيلاء على الأرض[2].

لجأت السـلطات الفرنسـية لإدراك أملاك الخزينة التي قامت بانتزاع الأراضـي من أصـحابها وضـمها إلى أرض الجيش، وهدفت هذه الاسـتراتيجية إلى إعادة توزيع الأرض على المسـتوطنين وامتلاك أكبر قدر من مسـاحات الأراضـي المغربية[3]؛ حيث قامت الإدارة الفرنسـية بتوزيع مليون هكتار من أجود الأراضـي الزراعية لخمسـة الآلاف من الأوروبيين أغلبهم من الفرنسـيين من أصـل خمسـة ملاين هكتار، في المقابل عدد ملاك الأراضـي من المغاربة لا يزيد عن 1,300.000 شخص يزرعون حوالي ثلاث هكتارات وكان البعض من هؤلاء الفلاحين موالين للإدارة الفرنسية[4].

ولقد بلغت الأراضـي التي في يد المسـتوطنين سـنة 1913م حوالي 100.000 هكتار بالمغرب ذات التربة الخصبة المعروفة بجودتها وبوفرة مياهها.

وفي 27 أفريل 1919م أصـدر "ليوتي" ظهيرا جديدا جعل الأراضـي الجماعية تحت رقابة مجلس وصـاية له صـلاحيات تفويت أراضـي الجماعات لطرف ثالث؛ أي أنّه أقرب بأنّ أملاك القبائل والدواوير غير قابلة للصـرف ولا للحجز إلّا في بعض الحالات، وبذلك تم اقتطاع أجزاء مهمة من الأراضـي تحت غطاء المصـلحة العامة بحيث سـهلت الاسـتيلاء عليها لفائدة الكولون بطرق شرعية غير منازع فيها[5].

كما عمدت الإدارة الفرنسـية في السـنوات الأولى بتغيير وسـائل الزراعة التقليدية المغربية مع اسـتمرار زراعة محاصـيل الحبوب ولا سـيما الشـعير[6]؛ اهتمت أيضـا بزراعة الخضـروات ولاسـيما المحاصـيل الأسـاسـية كالطماطم والبطاطا[7]، كما اعتمدت زراعة العنب المسـتخدم في صـناعة النبيذ[8].

---

[1] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص 97.
[2] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 44.
[3] المرجع نفسه، ص 44.
[4] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 174.
[5] المرجع نفسه، ص 174.
[6] جلال زين العابدين، المرجع السابق من 97.
[7] آسية بن عدادة، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد الحسن الأول نموذجاً)**،المركز الثقافي الغربي للنشر المغرب، 2003، ص 59.
[8] تامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق ، ص 40.

صـــرّح الجنرال "ليوتي" عـام 1923م في الأكـاديميـة الزراعيـة قـائلاً "أرجو أن تلاحظوا أنّه من خلال عشـــر ســـنوات من وظيفتي كمقيم تمكنّا أن نثبّت أقدام ما يزيد عن 1000 مهاجر فوق أكثر من 400,000 هـ من الأراضي على الرغم من سنين الحرب الخمس، ولابد أن تلاحظوا أنّ هذا العدد أخذنا بزيادته يوما بعد يوم".

وأسـسـت الإدارة الفرنسـية في عام 1921م الشـركات الأهلية للاحتياط التي قدمت قروضـا إلى السكان المغاربة قدرت بـ (64.861.000) مليون فرنك فرنسي بهدف تحسين تمويل مشاريعهم ومساعدتهم إلّا أنّ هذا الأمر آثار معارضة شديدة لدى المستوطنين.

كما قامت بإنجاز عدد من المشـــاريع الإروائية ومنبع مســـاعدات مالية كبيرة للمزارعين الأوروبيين ليتمكنوا من الحصول على الري المنتظم والأسمدة[1].

ســيطرة فرنســا على القطاع الزراعي في المغرب، وكانت القرارات والمشــاريع التي أنجزت تصب لصالح المستوطنين الفرنسيين الأوروبيين بمنح الأراضي الصالحة للزراعة والقروض طويلة الأمد وكذا توفير الآلات المتطورة في الزراعة؛ ممّا أدى إلى تحسّـــن حالتهم المعاشـــية، لكن في المقابل انعكس هذا ســـلبًا على الفلاح المغربي حيث ازدادت حالته ســـوءا وذلك لبقائه على الوسائل التقليدية[2].

2.2 الصناعة

لم تتوقف السـياسـية الاسـتعمارية في المجال الاقتصـادي على مجرد الاسـتيلاء على أجود الأراضي وأخصبها، بل تعدى ذلك إلى استغلال الموارد الباطنية لصالح الشركات الأجنبية[3] وكانت الصـناعة تشـكل أهمية كبيرة؛ إذ أنّ المغرب يحتوي على أكبر ثروة منجمية في شـمال إفريقيا لغنى تربته بالمواد الأولية.

اتبعت الإدارة الفرنســية ســياســة اســتعمارية إجحافيه في مجال الصــناعة وذلك بإهمالها للصــناعات الثقيلة في المغرب، حيث اقتصــر النشــاط الصــناعي الأوروبي على الصــناعات الاستخراجية والتحويلية والتي كانت تستفيد منه الجالية الأوروبية[4].

[1] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 100.
[2] تامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 33.
[3] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 221.
[4] تامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 46.

وكان أول عمل قامت به الحماية هو استغلال المعادن وذلك بإصدار المرسوم الأول الخاص بالتعدين عام 1914م لينظّم عملية التنقيب عن المعادن واستخراجها.

وتُعدّ صناعة التعدين من أهمّ مصادر الربح باعتبارها أهمّ فعاليات النشاط الفرنسي في المغرب بعد الزراعة واقتصر دور المغاربة في تقديم اليد العاملة[1].

أخضعت المناجم المغربية خضوعاً تاماً للإدارة الفرنسية كمناجم الفحم الحجري والأثيمون والزنك والمنغنيز باستثناء مناجم الفوسفات[2]؛ الذي كان يديره مكتب الفوسفات وذلك وفقًا للظهير الذي أصدره الجنرال "ليوتي" في 07 أوت 1920م لإنشاء مصلحة الفوسفات الشريفة يرأس مجلس إدارتها سكرتير الحماية ويتألف المجلس من مدراء ويمكن القول أنّ المعدن الأكثر استغلال هو الفوسفات، إذ أنّها تنتج حوالي 25% مما يستهلكه العامة بشكل عام بالرغم من وجود مواد أخرى كالرصاص والحديد والزنك وغيرها، كما تم إنشاء مكتب خاص بالفوسفات[3] وفي عام 1921م بدأ باستثمار الفوسفات أولاد عبدون في خريبكة وقد تم تسخير عمال مغاربة في استخراجه بطرق بدائية[4].

وفي 15 سبتمبر 1923م صدر ظهير لتعديل التشريعات الخاصة بالتعدين ونص على إمكانية تدخل الدولة المباشر بالصناعات الاستخراجية؛ كما سمح للمصالح والمؤسسات العامة بالمطالبة بسندات منجمية.

ونتيجة لاكتشاف مناجم في جرادة عام 1923م أنشئ "مكتب الأبحاث والمشاركات التعدينية" وتخصص في البحث عن أنواع الوقود الصلب منها والسائل[5].

أمّا بالنسبة للصناعات التحويلية فقد تعرضت للإهمال من قبل الإدارة الفرنسية بسبب سوء التدابير الإدارية التي اتخذت في المدن والتي اقتضت عدم المحافظة على امتيازات أصحاب الحرف، ونتيجة لاتساع التبادل التجاري ومنافسة البضائع الأجنبية لم يتمكن المغاربة من مواجهة حركة التصنيع الجديدة والمشاركة فيها[6].

---

[1] جون واتربوري، المرجع السابق، ص 47.
[2] ثامر عزام حمد سليم، المرجع السابق، ص 45.
[3] أحمد عسه، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، لبنان، (1974-1975)، ص 604.
[4] المرجع نفسه، ص 604.
[5] أحمد عسه، المرجع السابق، ص 608.
[6] جون واتربوي، المرجع السابق، ص 47.

تميز الاقتصاد المغربي بالصبغة التقليدية خاصة القطاع الحرفي[1]؛ وأهمّ ما قامت به الإدارة الفرنسية في هذا المجال هو المحافظة على الصناعات التقليدية وتطويرها، وذلك بإدخال صناعات جديدة وآلات حديثة[2] واستفاد المهاجرون نحو المغرب بالدرجة الأولى، حيث قاموا بالاستثمار وتطوير صناعاتهم وحققوا أرباح طائلة، حيث تم بناء مصانع لمختلف المنتجات بين سنتي 1912 – 1913م، كما أنشئت المطاحن بالإضافة إلى إقامة مطبعتان ومصنعان ميكانكيان للأجور، زيادة على ذلك أقيمت صناعات لصهر الحديد وصناعات الصابون وكذا إقامة المعارض في كل من فاس والرباط والدار البيضاء؛ ذلك بهدف إلهاء المغاربة عن ثروتهم ومن أجل فتح الطريق أمام الجيوش الفرنسية للاحتلال مناطق من البلاد وتجنب المواجهة مع المغاربة[3].

ركزت الإدارة الفرنسية جهودها في تطوير الصناعات التي تعود بالفائدة على المستوطنين الأوروبيين، إذ اهتمت بصناعة مواد البناء فتدفق المهاجرين الأوروبيين ولد حاجة قوية إلى تأمين السكن لهم، وبلغ عدد المؤسسات الصناعة الأوروبية عام 1939م بـ (2000 مؤسسة تستخدم 6000 عامل أوروبي و70000 عامل مغربي)[4]، وسيطر المستثمرون على الاقتصاد المغربي إذ منحت الامتيازات للشركات الفرنسية ومعظمها تسهم فيه الحكومة، فأصبح هؤلاء يسيطرون على 66%من رأس المال المستغل في الصناعة، كما جعلت الإدارة الفرنسية حق تأليف النقابات العمّالية قاصرًا على الأوروبيين منذ عام 1931م؛ إذ أصدر أول قانون للنقابات ولم يعط الوطنيين حق الانضمام إلى هذه النقابات إلّا في عام 1946م.

3.2 التجارة

كانت علاقة المغرب التجارية مع الخارج تتزايد عند أواخر القرن التاسع عشر وإبان فترة الحماية اتسعت المبادلات التجارية اتساعاً كبيرا، حيث حدث تطور كبير نتيجة ازدياد عدد المهاجرين الأوروبيين إلى المغرب والتجهيز الحديث بالموانئ والطرق والسكك الحديدية وكذا استغلال المناجم وتطور[5]زراعة المستوطنين فأقامت فرنسا بتطبيق سياسة الاحتكار، حيث أرغمت

[1] محمود صالح الكروي، **التجربة البرلمانية في المغرب (1936 – 1997)**، ط2، مطبعة البرق، العراق، 2012، ص 15.

[2] تامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق من 46.

[3] المرجع نفسه، ص46

[4] زاهر رياض، **شمال إفريقيا في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر المغرب)**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1967 ، ص ص 262–261.

[5] زاهر رياض، **شمال إفريقيا في العصر الحديث**، المرجع السابق، ص 263.

الجميع على التصـــدير فقط وتصـــديرها شـــمل المواد الأولية فقط، الأمر الذي انعكس ســـلباً على النشاط التجاري إذ عملت فرنسا على إبعاد المغرب عن الأسواق العالمية ما ترتب عنه ضعف تموين البلاد[1].

انقسمت التجارة في المغرب على قطاعين:

- **القطاع المغربي:** وكان ارتباطه بالمبادلات التجارية والمشـــاركة فيها قليل جدا فالاقتصـــاد الأهلي اقتصـــاد معيشـــي في الأســـاس ومن بين أهمّ الواردات فيـه نجـد المواد الاستهلاكية، ولاسيما للسكر والشاي، أمّا بالنسبة للصادرات فهي تنتج عن تحقيق فائض الاستهلاك، اقتصر معظمها على منتجات الزراعة أو منتجات المواشي[2].
- **القطاع الأوروبي:** يمثل أربعة أخماس التجارة الخارجية ونما بمســـاعدة المتعهدين والفنين ورؤوس الأموال الفرنســـية، وكانت الأســـواق الخارجية تلعب دورا كبيرا في تطوّره واعتمد على بيع منتجات الزراعة والصـــناعة الأوروبية وجزء من الإنتاج المغربي الأصـــلي إلى الخارج، وتولى استراد حاجيات المغرب من المواد الأولية وعدد من المواد الاستهلاكية التي لا تنتجها[3].

نجد أنّ الإدارة الفرنســـية اســـتغلت كل ما موجود من معادن ثمينة وموارد مهمة في المغرب لصالح الاقتصاد الفرنسي، واتخذت سياسة تقضي بجعل المغرب لصالح الاقتصاد سوقا لتصريف المنتجات الفرنســـية؛ وقامت بفرض نظام مالي وضـــريبي يتماشـــى مع مصـــالح المســـتوطنين الفرنسيين، وسخرت جزءا كبيرا من ميزانية الدولة وتضافرت تلك العوامل لتفرض على المغرب حالة من التخلف الاقتصادي[4].

3. المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية

خططت فرنســـا لجعل المغرب تابعة لها من الناحية الاجتماعية[5]إلّا أنّ التميز بدا واضـــحاً في المجال الاجتماعي بين المستعمرين وأهالي البلاد[6].

---

[1] ثامر حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 48.
[2] المرجع نفسه، ص48.
[3] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 207.
[4] تامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق ، ص 51.
[5] المرجع نفسه، من 51.
[6] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 130.

1.3 التعليم

كان التعليم أهم القطاعات التي اهتمت بها الإدارة[1] رسم السيد "هاردي" الذي عينته الإدارة مدير للتعليم بالمغرب الخطوط العامة للسياسة التعليمية في المغرب، وقد بين ذلك في خطاب ألقاه أمام مجموعة من المراقبين المدنيين الفرنسين بمدينة مكناس عام 1920م؛ وقد أشار "هاردي" صمتا إلى السيطرة على العقول على طريق التعليم الذي هو أساس الثقافة؛ والتي كانت تسير طبقا لمبادئ تتلخص في العمل على تكوين طبقة صغيرة من الموظفين موالية لفرنسا ويكونوا محدودي الفعالية يصلحون أن يكونوا أدوات ولكنّهم لا يصلحون للتفكير[2]، كان التعليم في عهد الحماية يسير طبقا لمبادئ استعمارية تهدف إلى إبعاد المغاربة عن التعليم العصري، فكان محدودًا لا يوفر للطلبة القدرة على التفكير حيث قاموا بتوجيه المغاربة إلى التعليم المهني الابتدائي؛ كما لا تتخذ الإدارة الفرنسية بالحسبان في رسمها سياسة التعليم ووضعها لمناهج وحدة الشعب المغربي، بل وضعت مناهج تركز على الدين، العرق، الجنس، ولهذا لم يقم في المغرب أثناء عهد الحماية تعليمًا وطنيا[3].

نظمت مديرية التعليم العمومي التي أنشئت عام 1920م ثلاثة أنواع من المدارس، قسمتها حسب هذا التقسيم: المدارس الإسلامية، المدارس البربرية، المدارس الأوروبية، المدارس اليهودية.

أ) **<u>المدارس الإسلامية</u>:** كانت تخضع لسلطة الإدارة الفرنسية، فمنعت الإدارة العامة تدريس بعض المواد بها التي تساهم في تكوين الشعور الوطني.

لا يخفى أنّ إدارة را الحماية لم تهتم بالتعليم الإسلامي حتى أنّها لم تتركه على ما كان عليه من قبل فرض الحماية، بل ضيقت عليه وأهملته إلى درجة أنّ إدارة الحماية لم تؤسس إلّا القليل من المدارس الابتدائية في المدن الكبرى مثل (الرباط، والدار البيضاء، فاس، مراكش وطنجة)، أكثر حتى من المدارس المذكورة وبالرغم من قلتها حارب الفرنسيون فيها اللغة العربية والدين.

ب) **<u>المدارس البربرية</u>:** كان الهدف من إنشاء هذه المدارس هو خلق جيل بعيد كل البعد عن التراث والثقافة العربية والإسلام من جهة، ومتشبع بالثقافة الفرنسية والقيم الحضارية والغربية من جهة أخرى، ممّا يمهد الطريق لجعل الشعب المغربي تابع لفرنسا

---

[1] تامر عزام محمد سليم الدليمي، المرجع السابق ص 52.

[2] المرجع نفسه، ص 52.

[3] محمود صالح الكروي، **التجربة البرلمانية في المغرب (1963-1997م)**، دار الكتب والوثائق، العراق، 2010، ص 17.

ولم تكن سلطات الحماية تخفي هدفها من هذه المدارس بل أفضحت عنه بكل وضوح[1] بلغ عدد المدارس بالمغرب سنة 1923م إحدى عشر مدرسة ثم عشرون مدرسة وقد ضمت 700 تلميذ[2] والحروف التي تستعمل في تدريسين اللهجة البربرية هي الحروف اللاتينية[3]كما أنشئ "ليوتي" المدرسة العليا للغة والأدب العربي واللهجات البربرية والعديد من المراكز أهمّها "مركز مكناس"[4]، إنّ السياسة البربرية التي خططت لها الإدارة الفرنسية لم تمس المستوى الابتدائي فقط، بل خطط لها كذلك على المستوى الثانوي والعالي، بالنسبة للدراسة الثانوية نشير إلى ثانوية "ازر" والتي أسست عام1927م كمدرسة جهوية.

ج) **المدارس الأوروبية:** أولته سلطات الحماية عناية كبيرة وحظي باهتمام كبير من الإدارة الفرنسية من الناحية الفنية والمالية، حيث أنّه لم يضم الفرنسيين فقط بل ضم أيضًا الأوروبيين غير الفرنسيين، وتميزت المدارس الفرنسية في كل شيء عن مدارسها المخصصة للمغاربة في البناء الصالح والقابلية لاستيعاب كل الطلاب الذين يبلغون سن التعليم من الذكور والإناث والمدرسين الكفؤين؛ ووسائل الإيضاح الحديثة والعناية الطبية الممتازة، وشمل هذا التعليم المدارس لكل مراحل من الحضانة إلى التعليم الحالي[5].

وفى الوقت الذي تنال فيه المدارس الأوروبية أكبر قسط من عناية الإدارة الفرنسية، فإنّ المدارس المغربية لم تحظ إلّا بالقليل من العناية وبالكثير من المضايقة وحاربته وفرضت عليه القيود، ولهذا السبب أصبح المغاربة يرتادون المدارس الأوروبية تاركين المدارس الإسلامية.

د) **المدارس اليهودية:** أوجدت الحماية الفرنسية بالمغرب تعليما إسرائيليا حديثا 20 مدرسة في سنة 1908م، حيث بلغ عدد المتمدرسين بها نحو 4000 طفل وفي عام 1915م أبرمت اتفاقية بين الرابطة الإسرائيلية ومديرية التعليم بالمغرب، ثم حددت عام 1998م وهي اتفاقية تعتبر بمثابة القانون الأساسي المنظم للتعليم الإسرائيلي في المغرب وبمقتضاها

---

[1] محمد عابد الجابري، **التعليم في المغرب العربي- دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر**، دار النشر المغربية، 1989 ، ص ص 21-22.

[2] المرجع نفسه من 23.

[3] عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 262.

[4] بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب (1830- 1930م)** ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2008 ، ص ص 202- 203.

[5]ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق ، ص 54.

كانت تتلقى هذه المدارس الإسـرائيلية إعانات مالية من إدارة الحماية[1]كانت لغة التعليم في هذه المدارس هي اللغة الفرنسـية، واقتصـر التعليم اليهودي على التعليم الابتدائي، وكان على الطلاب الذين يرغبون إتمام تعليم الثانوي دخول المدارس الأوروبية، وقد بلغ عدد الطلاب اليهود 7169 طالبا عام 1939م[2].

2.3 الصحة

كانت الأوضـاع الصـحية للمغاربة سـنة 1912م تشـهد هشـاشـة قوية ومتردية، هذا ما أدى إلى ارتفاع نسـبة الوفيات وبشـكل مسـتمر خاصـة بالنسـبة للأطفال وذلك بسـبب الأوبئة المتكررة (التيفوس، الكوليرا، الطاعون) والأمراض المعدية خاصـة مرض السـل والزهري هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ انعدام الطب الحديث وإبان الحماية كانت فرنسـا تقوم بإرسـال بعثات طبيبة على فترات مستمرة[3].

لقد أولى الجنرال "ليوتي" عناية وأهمية كبيرة بالجانب الصـحي إلى درجة أنّ "ليوتي" أصـبح يطالب بالمزيد من الأطباء عوض الفيالق العسكرية[4]؛ وكان الجانب الصـحي يحقق غاية اقتصـادية وسـياسـية، وأصـبح بذلك الأطباء وسـيلة لتغلغل الاسـتعماري لإخضـاع القبائل الثائرة والمسـاهمة في عمليات التهدئة، وبناء الثقة بين الأطباء والمغاربة مما يسـهّل الإقدام على القيام بالخطوات الأولى لربط علاقات المودة[5]؛ وبموجب ذلك خلقت الحماية سـنة 1913م مديرية كبيرة للصـحة وهي شبة وزارة الصحة في يومنا هذا.

إنّ كل ما قامت به إدارة الحماية الفرنسـية كان لأغراض سـياسـية ودينية وكان يصـب في مصـلحة المسـتوطنين الأوروبيين والفرنسـيين، وكان التميز واضـحا بين المسـتشـفيات الأوروبية والمغربية إذ أنّ عدد الأطباء يخصصون أوقاتهم لمعالجة الأوروبيين[6].

---

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 537.

[2] محمد كنيب، **يهود المغرب (1912 – 1948) مسـاهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسـلامية**، تر: إدريس بن السعيد، تق: أندري أزولاي، مطبعة النجاح الجديد، المغرب 1998، ص138.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 562.

[4] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 63.

[5] محفوظ أسـمر، **تاريخ الاسـتعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشـرين**، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، 2010، ص 15.

[6] علال الفاسي، **النقد الذاتي**، ط5 ، مطبعة الرسالة، المغرب، 1979م، ص 259.

كما أنشئت مديرية الصحة العمومية والوقاية ومصالح الوقاية من الأمراض والأوبئة وكان دورها وقاية المزارعين والمستوطنين والفرنسيين، في حين كانت مراكز مكافحة الأمراض والأوبئة قليلة جدًا للشعب المغربي، فأدت الأوبئة إلى انتشار الأمراض وظروف السكن المعيشية إلى ازدياد نسبة الوفيات في المغرب بشكل كبير، لاسيما بين الأطفال المغاربة وسجلت أرقاما كبيرة[1].

3.3 الهجرة

فتحت أبواب الهجرة للفرنسيين على مصراعيها ومنح المهاجرين تسهيلات كبيرة وامتيازات متعددة، وقد بلغ عدد الأجانب في المغرب حوالي نصف مليون شخص مقابل 9 ملايين مغربي، واغتصب الفرنسيون معظم الأراضي المغربية حيث انتزع الفرنسيون حوالي خُمس أراضي المغرب[2].

وقد توالت حركة استيلاء الأوروبيين على الأراضي بالأرياف إلى أن بلغ مجموع مساحتها ما يقارب 1,110.000 هكتار سنة 1956م، أمّا عدد المعمرين فقد ارتفع من 28000 معمر سنة 1928م إلى 60000 معمر سنة 1953م، في المقابل تضرر الفلاح المغربي بسبب نزع الملكية والاقتطاعات الضريبية المختلفة، وكذا بسبب ارتفاع النمو الديمغرافي للمعمرين[3].

ونتيجة لذلك أصبح المغاربة يفضلون الانتقال للمدن صوب المراكز الحضرية، فقد عرفت الفلاحة التقليدية أزمة عميقة ناتجة عن التصادم وعدم التكيف مع الظروف الاقتصادية الطارئة.

كان للمغاربة قبل فرض الحماية ارتباطا كبيرا مع الحياة الريفية لكن ذلك تغيير بعد توقيع معاهدة الحماية والسياسية التي انتهجتها فرنسا مع السكان.

---

[1] تامر عزام محمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 39.

[2] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1989م، ص 87.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 564.

خاتمة

1. خاتمة

من خلال عرض للموضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمغرب الأقصى يمكننا من الخروج بمجموعة من النتائج التي تتحمل المستحقة الاستعمارية الفرنسية كمقارنة بسياستها في كلا البلدين في مختلف الميادين.

2. مقارنة بين السياسة الاستعمارية في الجزائر والمغرب الأقصى

1.2 في الميدان السياسي والعسكري

أفرز تطور المنظومة الرأسمالية الظاهرة الاستعمارية وقد وقعت الجزائر والمغرب الأقصى بين فكي هذه الظاهرة وبالتالي عمل الفرنسيون بالتأسيس للاحتلال عبر مظاهر متعددة (الاستعمار العسكري المباشر وفرض الحماية)، وتحت راية هذا الاحتلال مارس الفرنسيون سياسات متنوعة بهدف ترسيخ الاحتلال وتثبيت أقدامهم من جهة؛ وتحقيق الاستغلال الاقتصادي في إطار المشروع الاستعماري الذي سطر من جهة أخرى.

ومن المؤكد أنّ فرنسا قد اتبعت عدة إستراتيجيات وسياسات في تحقيق سيطرتها على المغرب ومن المؤكد أيضًا أن تلك السياسات والإستراتيجيات لم تخرج في سياقها العام عن محاولات المساس بالفرد من خلال المساس بالهوية، المقومات، التاريخ، زيادة على محاولات الفرنسيين لضرب كيان الأمة ووجودها، ومن المؤكد كذلك أنّ هذه المكونات قد شكلت محورا لمشروع الاحتلال ورسمت معالمه والتي شكلت أيضا لإمبراطورية فرنسية وشيدت قاعدتها .

كما مارس الفرنسيون سياسات تراوحت بين الشدة والبطش والقسوة تارة؛ وبين اللين والتريث والمراوغة تارة أخرى، وهو ما نلمسه في سياسة بعض الحكام العامين الذين حكموا في الجزائر إلى جانب سياسة المقيمين العامين الذين عينوا في المغرب الأقصى، ولعل إتباع سياسة اللين والمراوغة لم تكن ترجع إلى طبيعة هؤلاء الحاكمين بقدر ما يرجع ذلك إلى تخوف فرنسا من تأزم الأوضاع في هذه المستعمرات، حيث رأت أنّه حلٌ لتخطي ذلك.

أثرت السياسة الاستعمارية الفرنسية على الحياة السياسية، ففي الجزائر كانت تلك السياسات والاستراتيجيات السبب في ظهور الحركة الوطنية، بداية من مجيء فرنسا بإصلاحات 1919م وظهور حركة "الأمير خالد" التي نادت بالاستقلال لتكون بذلك النواة الأولى للتيار الاستقلالي في الجزائر؛ وعليه كانت سياسة الاستعمار الفرنسي نقمة كما كانت – نعمة – خاصة فيما تعلق بالجانب السياسي اعتبارا من التداعيات والآثار التي خلفتها تلك السياسة في لم الشمل وشحذ العزائم والهمم من أجل مواجهة الاستعمار.

لعل انتقال فرنسا من سياسة التسلط إلى سياسة الاعتدال وإتباع نوع من اللين؛ هو يقينها بمدى وعي الجزائريين، وهذا من منطلق أنّ السياسة المتبعة قد آلت إلى نوع من العقم والانسداد الأمر الذي دفع بفرنسا وإدراكها أن جزائر الامس ليست بجزائر اليوم؛ وهو الأمر نفسه نجده في المغرب الأقصى.

وفي سياق الحديث عن تأثير السياسة الاستعمارية على الحياة السياسة ومن دون شك أنّ السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى قد أثرت هي الأخرى على الحياة السياسة هناك وفعلاً مثل صدور الظهير البربري الانطلاقة الفعلية للحركة الوطنية المغربية؛ وهذا بالرجوع إلى الآثار والتداعيات التي خلفتها تلك السياسة على البعد الروحي والقومي والوطني لدى أبناء الوطن الواحد.

2.2 في الميدان الاقتصادي

بالموازاة مع ذلك فقد عمدت فرنسا إلى إتباع سياسات وخطط أقرها تطور النظام الرأسمالي، من أجل استغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية التي تزخر بها الجزائر والمغرب الأقصى وهذا بحسب مقتضيات المنظومة الرأسمالية المعززة بثرواتها الصناعية حيث مثلت منطقة المغرب حقلاً خصباً لبناء مشروع الاحتلال (احتلال الأرض وما تشمله)، إلى جانب تحقيق هاجس التوسع وبسط النفوذ.

أمّا بالنسبة لسياسة الاستعمار في شقها الاقتصادي فقد ارتكزت تلك السياسة على الاستيطان في كل من الجزائر والمغرب الأقصى من منطلق الأهمية البالغة التي يكتسيها الاستيطان باعتباره عمادًا للاستعمار وهذا على اعتباره استعمار صوري؛ وبالتالي سعت الإدارة الاستعمارية إلى تملك الأرض بكل الطرق والوسائل، حيث عمل الفرنسيون على انتزاع الأراضي في الجزائر وتوزيعها على الكولون ولاكتساء ذلك صبغة شرعية فقد صاغت العديد من القوانين التي تخول لها ذلك وهي نفس الطريقة التي انتهجتها في المغرب الأقصى.

وحتى مشروع "بلوم فيوليت" الذي جاء كمحصلة لتلك الاحتفالات رغم فشله، إلّا أنّه أثر على الجانب الاقتصادي وهذا من منطلق أنّ ما جاء في المشروع كان يهدف إلى الحاق القليل من الجزائريين والذين هم في معظمهم حرفين وتجار وفلاحين كبار، الأمر الذي أرادت من خلاله فرنسا استنزاف شريحة من الجزائريين والعمل على الاستثمار فيها خدمة للمشروع الاستعماري وتدعيما للاقتصاد الفرنسي.

أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى فقد أثر الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930م على الحياة الاقتصادية وهذا من خلال معارضته الأمر الذي أدى إلى حركة داخلية للسكان وهو ما ساهم من دون شك في تغيير نشاطات بعض المغاربة من فلاحين ومربى مواشي مثلاً إلى حرفيين وتجار، وبالتالي نلمس في هذا الصدد تأثر الحركة الاقتصادية في المغرب الأقصى جراء بعض سياسات إدارة الحماية الفرنسية.

وفي سياق الحديث عن تأثيرات سياسة الاستعمار على الجانب الاقتصادي فإنّ فرنسا وفي إطار السياسة الاستعمارية قد عملت على بناء اقتصاد "كولونيالي" الجزائر والمغرب الأقصى وهذا من خلال تحويل الزراعة إلى زراعة تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الاستعماري أو متطلبات كما حاولت كذلك السيطرة على الصناعة تجنبا للمنافسة وبالسيطرة على الزراعة والصناعة فإنّ فرنسا تكون قد وضعت يدها على التجارة خاصة منها الخارجية؛ وبالتالي يمكن القول أنّ فرنسا قد أقامت ما يعرف بالحجر الاقتصادي .

إن السياسة الاقتصادية التي جاءت بها فرنسا والتي كانت تدعي بها تطوير المجال الزراعي خصوصا في الجزائر والمغرب الأقصى ما هي إلّا وسيلة للنصب ومصادرة الممتلكات بسبل ماكرة وجعل الأهالي عاملين وخماسين عند المعمرين.

3.2 في الميدان الاجتماعي

على أساس الهوية التمدن الأرض الموارد الطبيعية، اليد العاملة، تأس خطاب الاحتلال عن الفرنسيين؛ وعلى هذا الأساس حدد الفرنسيون الأدوات والوسائل والخطط والإستراتيجيات التي من شأنها غرس جذورها في الجزائر والمغرب الأقصى وبناء إمبراطورياتها ومثلت سياسة تقويض أركان الأمة عن طريق (الإدماج، الإلحاق، التجنيس)حجر الزاوية في سياسة الاستعمار الفرنسي لإحكام القبضة على المغرب والمغاربة بصفة عامة والجزائر خاصة وبسط النفوذ وعليه كانت أغلب مشاريع –الإصلاح– التي جاءت بها فرنسا تصب في هذا القالب.

وممّا نجده في هذا الصدد إصلاحات 1919م في قانون الرابع فيفرى 1919م مشروع "بلوم فيوليت" في الجزائر، سياسة التجنيس في المغرب الأقصى ...، حيث اعتبرت مقاطعات تابعة للوطن الأم (فرنسا) في إطار ما يسمى بالإلحاق وهي نقطة التقاء سياسات وإستراتيجيات الفرنسيين في المغرب العربي.

رغم اشتراك السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمغرب الأقصى في فترة ما بين الحربين في بعض النقاط بحيث شكلت نقاط التقاء إلّا أنّها اختلفت في نقاط أخرى ولعل السبب في ذلك يرجع إلى طبيعة الاستعمار فالجزائر كان استعمارا عسكريا مباشر أمّا في المغرب الأقصى (الحماية) من أجل خلق فرنسا جديدة في المغرب العربي

وفيما يخص تأثيرات السياسة الاستعمارية على الحياة الاجتماعية قد تركت الأثر البالغ بدءاً من قانون فيفري 1919م الذي أثر على حياة الجزائريين؛ وهذا على اعتبار أنّ القانون هو إفراغ جنسية المسلم من محتواها بالإضافة إلى اعتبار أنّ تلك الإصلاحات التي تضمنها القانون وهي إصلاحات غير كافية واعتبارها ذرا للرماد في الأعين، بالمقارنة مع التضحيات الجسام للجزائريين في الحربين العالميين الأولى لتفشل تلك الإصلاحات في الأخير، كما أن الذكرى المئوية

قد تركت الأثر البالغ هي الأخرى اعتبارا من مظاهر الاستفزاز التي حملتها والتي تواصلت على مدى ستة أشهر كاملة.

من جانفي إلى غاية جوان 1930م أظهر الفرنسيون من خلال تظاهرات تلك الاحتفالات التي كانت جارحة لكبرياء الجزائريين بإعادة صورة الاحتلال سنة 1830م كرههم للجزائريين ومحاولة القضاء على كيانهم، زيادة على مشروع "بلوم فيوليت" الذي أرادت من خلاله فرنسا ترقيع ما قامت به في احتفالاتها المئوية؛ ورغم فشله إلّا أنّه ترك الأثر البالغ في نفوس الجزائريين وخاصة ممن كانوا يرون فيه تحقيقاً لحلمهم؛ فيما اعتبره البعض الآخر كبحا لهمم الجزائريين وكسر عزيمتهم.

4.2 في الميدان الثقافي

إنّ الاستعمار الفرنسي ركز في الميدان الثقافي على بلورة ثقافة جديدة معاكسة للثقافة المحلية؛ وذلك من خلال ضرب الهوية ومحاربة اللغة العربية والدين الإسلامي، فمثلاً في الجزائر عام 1905م أصدرت قانون يوم 09-12-1905م والذي طبق بشكل رسمي في 27-09-1907م الذي دعا إلى الفصل بين أعضاء الدولة وضمن حرية الاعتقاد والتعبير.

وفي سنة 1906م أحداث قرار في بلاد القبائل يمنع القضاة والموثقين من كتابة العقود باللغة العربية، كما قامت بأعمال استفزازية للدين الإسلامي والشعور العقائدي وحولوا المساجد إلى كنائس ومستشفيات وإلحاق الأوقاف بالإدارة الاستعمارية، وجعل مقابر المسلمين طرقات عمومية.

هدف المشروع الاستعماري الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب الأقصى هو هدف واحد والمتمثل أساسا في تحطيم أسس الثقافة المحلية والقضاء على مقومات الشخصية الوطنية المتمثلة بشكل أساسي في اللغة العربية والدين الإسلامي.

3. أوجه التشابه

- اشتراكهما من حيث جنس الاستعماري في الخضوع للسيطرة الاستعمارية الفرنسية التي ألغت السيادة الوطنية للجزائر والمغرب الأقصى وحولت شعوبها الأصليين إلى رعايا وأهالي من الدرجة الثانية.
- عبرت هذه الشعوب عن رفضها للاحتلال الفرنسي باندلاع عدة مقاومات.
- فشل المقاومات المسلحة والثورات الشعبية لعدم توازن القوى مع السلطات الفرنسية.

4. أوجه الاختلاف

الاختلاف في نوع الاستعمار فقد خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي الاستيطاني بطريقة مباشرة وفي وقت مبكر، والذي ألغى كل سلطات الدولة الجزائرية وتولى إدارتها الفرنسيون ليتحول فيما بعد إلى الحكم المدني، أمّا في المغرب الأقصى ففرض عليها نظام الحماية حيث أبقى على السلطة الشكلية للبلد وضلّت السلطة المطلقة للاحتلال بيد مقيم هام فرنسي.

قائمة المراجع

5. قائمة المصادر والمراجع

❖ قائمة المصادر

1. العقاد صـــلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصـــر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6 ، مكتبة الانجلو مصرية، 1993م.
2. بن زيدان عبد الرحمان، اتحاف أعلام الناس بجمال حظيرة مكناس، تح: على عمر، ج1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 2008م
3. توفيق المدني أحمد، هذه هي الجزائر، الشركة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م.
4. داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.
5. سـعد الله أبو القاسـم، محاضـرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشـركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982م.
6. علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مطبعة الرسالة، 1947م.
7. عياش البير، المغرب والاستعمار (حصيلة السيطرة الفرنسية) تر: عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي، دار الخطابي ، 1985م.
8. ياغي اسماعيل أحمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة البيكان
9. يحي بوعزيز، تاريخ إفريقيا العربية الإسلامية من مطلع القرن الـــ 16 إلى القرن الـــ 20 (الاســتعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا، آســيا وجزر المحيط)، دار البصــائر، الجزائر 2009م.

❖ قائمة المراجع:

1. الجمل شـــوقي عطا الله، المغرب الكبير في العهد الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الانجلو مصرية، مصر 1977م.
2. الخطابي محمد ابن عبد الكريم، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي حسين الاستعمار، نق: محمد علي داهش، دار الشؤون العامة، العراق 2002م.
3. الدليمي ثامر عزام حمد سليم، الإدارة الفرنسية 1936 – 1956، دار غيداء للنشر والتوزيع ، د ط، الأردن.
4. إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، الجمل شـوقي عطا الله، تاريخ أوروبا من النهضـة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع والمطبوعات، مصر، 2000م.

5. بلاح بشـــير، تاريخ الجزائر المعاصـــر (1830 – 1989) ج1، دار المعرفة ، الجزائر 2006م.

6. داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر، الدار العربية للموسوعات ، لبنان، 2014م.

7. راشد أحمد إسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، لبنان، 2004م.

8. رفعت بك محمد، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، لجنة البيان العربي، د م، د ت.

9. شاكر أمين وآخرون، شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دار المعرفة، مصر، 1954م.

10. شاكر محمود التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر بلاد المغرب ،ط2 المكتب الإسلامي، لبنان 1996م.

11. عامر محمد على، تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

12. مياســـى إبراهيم، الاحتلال الفرنســـي الصـــحراء الجزائرية 1837 – 1949، دار هومة، 2005م.

❖ الأطروحات والرسائل الجامعية

➢ **<u>أطروحات الدكتوراه</u>**

1. أحمد مالكي، **التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب**، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، 2008.

➢ **<u>الماجستير</u>**

1. عمر بن قايد، فرنسا وإسبانيا (1659–1727)، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الحديث معهد علوم إنسانية واجتماعية**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2010.

➢ **<u>الماستر</u>**

1. غازي محمد، **التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصـــى على ضـــوء المؤتمرات الدولية (1884–1912م)**، مذكرة مقدمة لنيل شـهادة الماسـتر تخصـص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2018.

➢ **ديوان المطبوعات الجامعية**

1. إبراهيم مياســـي، **من قضـــايا تاريخ الجزائر المعاصـــر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.
2. عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاســـتعمار والتحرّر في إفريقيا وآســـيا**، ديوان المطبوعات الجامعية [د م] 2009.
3. محمد علي داهش، **دراســات في تاريخ المغرب العربي المعاصــر**، جامعة الموصــل، كلية الآداب.
4. يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية 2007.

❖ **المجلات**

1. جلال زين العابدين، **الاســـتيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنســـية وانعكاساته الاجتماعية**، مجلة دراسات استشراقية، العدد 16، 2019.
2. جلال زين العابدين، **الانعكاســـات الاجتماعية للاســـتيطان الأوربي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية**، دراسات تاريخية، مجلة asjp، 2016.
3. عبد المالك خلف التميمي، **الاســـتيطان الأجنبي بالمغرب الأقصـــى**، مجلة عالم المعرفة، العدد 71، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1983.
4. فادية عبد العزيز القطعاني، **الحركة الوطنية المغربية (1912 – 1937م)**، مجلة بنغازي قسم التاريخ، العدد 16، المجلد 1، 2014م.
5. محمد علي عامر، **تاريخ المغرب العربي المعاصـرة**، منشـورات جامعة دمشـق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2005 – 2006.
6. محمود صـــالح الكروي، **تقاليد الحكم في المغرب**، مجلة لكلية الآداب، العدد 59، جامعة العراق، 2001.
7. يحي بوعزيز، **أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين الـــ 19 والـــ 20**، المجلة الثقافة، العدد 63، [د، م]، ماي1981.

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة..... 1

الفصل الأول

الاستراتيجية الفرنسية للانفراد بالجزائر والمغرب الأقصى

1. المبحث الأول: العلاقات الفرنسية مع الجزائر والمغرب الأقصى..... 6

1.1 العلاقات المغربية الفرنسية..... 8

1.1.1 معركة اسلي أوت 1844م..... 9

2.1.1 اتفاقية لالة مغنية 18 مارس 1845م..... 10

2. المبحث الثاني: التسويات الفرنسية مع الدول المنافسة حول الجزائر والمغرب الأقصى... 12

1.2 الاتفاقيات الفرنسية مع الدول المنافسة حول الجزائر..... 12

1.1.2 مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906..... 14

2.1.2 المنافسة الأمريكية الفرنسية 16

2.2 الاتفاقيات الفرنسية مع الدول الأوروبية حول المغرب الأقصى..... 16

1.2.2 الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902..... 17

2.2.2 الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904م 18

3.2.2 الاتفاق الفرنسي الإسباني أكتوبر 1904م 19

3. المبحث الثالث: بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر وإعلان الحماية على المغرب..... 20

1.3 أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر..... 21

1.1.3 أزمة الديون الفرنسية..... 21

2.1.3 حادثة المروحة..... 21

2.3 سير الحملة الفرنسية على الجزائر 21

3.3 بداية الاجتياح الفرنسي وإعلان الحماية على المغرب..... 22

1.3.3 بداية الاجتياح..... 22

2.3.3 فرض الحماية..... 23

الفصل الثاني

السياسة الاستعمارية في الجزائر

1. المبحث الأول : الإجراءات السياسية والعسكرية في الجزائر.....26
1.1 الإجراءات السياسية.....26
1.1.1 إلحاق الجزائر بفرنسا 26
2.1.1 التشريعات القانونية 28
3.1.1 نظام البلديات 29
4.1.1 سياسة التهميش 30
2.1 الإجراءات العسكرية.....31
1.2.1 فرقة الزواف.....32
2.2.1 المكاتب العربية..... 32
3.2.1 حصولهم على أجرة شهرية ثابتة..... 33
2. المبحث الثاني: الاجراءات الاقتصادية 34
1.2 مصادرة الأراضي.....34
1.1.2 مصادرة أملاك الحبوس..... 34
2.1.2 مصادرة أملاك "البايلك" 35
2.2 الزراعة.....36
1.2.2 الضرائب 36
3.2 ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا.....37
3. المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية.....37
1.3 بوادر سياسة التنصير.....37
1.1.3 سياسة التنصير.....38
2.3 السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.....39

الفصل الثالث

السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى

1. المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية 42
1.1 الإجراءات السياسية..... 42
1.1.1 التنظيم الإداري 42
2.1.1 التنظيم القضائي..... 44
2.1 الإجراءات العسكرية..... 46
2. المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية..... 47
1.2 الزراعة..... 47
2.2 الصناعة..... 50
3.2 التجارة 52
3. المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية..... 53
1.3 التعليم 54
2.3 الصحة..... 56
3.3 الهجرة 57
خاتمة..... 59
قائمة المصادر والمراجع..... 65
فهرس المحتويات..... 69